(٢)

المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي

أنطوان شلحت

مدخل

إن المحصلة العامة لنتائج الانتخابات الإسرائيلية (في ١٠ شباط ٢٠٠٩)، وما ترتب عليها من تأليف حكومة بنيامين نتنياهو الثانية (التي بدأت بممارسة مهمات منصبها في الفاتح من نيسان ٢٠٠٩)، ينطويان على ترجمة عملية ملموسة لحدث يمكن أن نعتبره أحد الأحداث الأساسية في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨، وهو تصاعد قوة اليمين الإسرائيلي، وازدياد تأثيره في جدول الأعمال العام، حيث عززت المؤشرات عودته لتسلم زمام الحكم. وقد أبانت استطلاعات الرأي العام عن هذه المؤشرات فور أن بدأ التداول في مسألة احتمال إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، في أعقاب إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، استقالته من منصبه في ٢١ أيلول ٢٠٠٨، مدفوعًا بسبب مباشر هو اتهامه بـ «قضايا فساد من العيار الثقيل».

تنطوي هذه المحصلة في الوقت نفسه على واقع آخر في الإمكان أن نعتبره واشيًا بثبات قوة حزب كديما، الجديد نسبيًا في الحلبة الحزبية الإسرائيلية. فنتائج حرب لبنان الثانية (في صيف ٢٠٠٦) والتحقيقات البوليسية مع رئيسه أولمرت، الذي أشغل منصب رئيس الحكومة التي انتهت ولايتها للتوّ، ومع غيره من «رموز» الحزب، لم تستطع أن تزحزحه عن مكانة الحزب الأكبر في الخريطة الحزبية الإسرائيلية. وقد ظلت استطلاعات الرأي العام تتنبأ، حتى ما قبل موعد الانتخابات بقليل، بأن حزب الليكود هو الذي سيتبوأ هذه المكانة. إن هذه النتيجة تفتح المجال أمام إمكان تأويل فحواه أن الحرب على غزة (في كانون الأول ٢٠٠٨- كانون الثاني ٢٠٠٩) قد ساهمت بدورها في تهيئة الظروف كي يحقق كديما هذا الإنجاز الانتخابي، غير المسبوق في تاريخ «الأحزاب الجديدة» في إسرائيل، والتي كانت في معظمها أحزاب وسط ، وتبين فيما بعد أنها «أحزاب مزاج» عابرة سرعان ما اندثرت.

من ناحية أخرى أدّت نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة إلى تفاقم أزمة ما يعرف بـ «اليسار الصهيوني» وتكريس إفلاسه السياسي، وإلى تعميق الجدل المحتدم في صفوفه بشأن أوضاعه الراهنة، وبشأن ماهية عوامل النهوض المطلوبة، سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وفي ضوء ذلك فقد انطلقت «الشرارة الأولى» لـ «مشروع بناء يسار إسرائيلي جديد» يصطف إلى يسار ذلك التقليدي، على أسس أيديولوجية مغايرة، وعلى قاعدة جماهيرية إثنية مختلفة يكون الفلسطينيون في إسرائيل العنصر المركزي فيها. وهو المشروع الذي بدأت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحزب الشيوعي الإسرائيلي وحلفاؤه) بدفعه قدمًا فور انتهاء الانتخابات، من خلال تحركات كثيرة في مقدمتها التركيز على المتبرمين والمتذمرين من أداء «اليسار الصهيوني» الذي يضم حزبي العمل وميرتس (فاز الأول بثلاثة عشر مقعدًا في الكنيست الحالي، الثامن عشر، في حين فاز الثاني بثلاثة مقاعد، وذلك من مجموع مئة وعشرين هي عدد المقاعد في الكنيست)[1].

إن تصاعد قوة اليمين في المجتمع الإسرائيلي، خلال العام ٢٠٠٨ الفائت، ينعكس في نجاح حزب الليكود في أن يلملم أشلاءه التي تبعثرت في الانتخابات العامة ٢٠٠٦ (هبط تمثيله في الكنيست في إثرها إلى اثني عشر مقعدًا)، وذلك عقب انشقاق رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون عنه وإقامة حزب كديما، وأيضًا عقب تنفيذ خطة الانفصال أو فك الارتباط الأحادية الجانب مع غزة (في العام ٢٠٠٥)، ونجاحه في أن يفوز بسبعة وعشرين مقعدًا في انتخابات ٢٠٠٩. كما أنه ينعكس في النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات الداخلية من أجل تركيب قائمة الليكود الانتخابية، وفي صعود نجم حزب «إسرائيل بيتنا» ورئيسه أفيغدور ليبرمان (فاز في انتخابات ٢٠٠٩ بخمسة عشر مقعدًا وبمكانة الحزب الثالث قبل حزب العمل التاريخي). وقد خاض هذا الحزب الانتخابات على أساس برنامج مناهض لعملية التسوية السياسية ولحقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل[2].

ولا بُدّ من إدراج نزوع حزب شاس نحو حسم مواقفه السياسية إلى ناحية اليمين، منذ بضعة أعوام، في إطار تصاعد قوة اليمين، على الرغم من أنه لا يشكل خيارًا سياسيًا في الانتخابات وفي المناخ الإسرائيلي العام، بمعنى أن التصويت لهذا الحزب لا يتم أساسًا بناء على مواقفه السياسية، وإنما يحيل إلى نمط تصويت بموجب «سياسات الهوية».

وقد كانت مواقف شاس السياسية خلال العام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى مواقف حزب «إسرائيل بيتنا»، هي التي وضعت حدّا لحكومة أولمرت وحسمت مسألة الذهاب إلى انتخابات مبكرة، بعدما أدّت إلى فشل رئيسة كديما الجديدة، تسيبي ليفني، في تأليف حكومة جديدة تحمل صفة الاستمرارية لحكومة سلفها.

في الوقت ذاته شهد العام ٢٠٠٨ نهاية حزب المفدال وإقامة حزب جديد لتيار الصهيونية الدينية القومية هو حزب «البيت اليهودي». وقد جرت محاولات لاستمرار تحالف هذا التيار مع قوى اليمين الاستيطاني المتطرفة المتحدة في إطار قائمة «الاتحاد الوطني»، غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل. وقد تضاءلت القوة الانتخابية لتحالف «الاتحاد الوطني- المفدال» من تسعة مقاعد في انتخابات ٢٠٠٦ إلى سبعة مقاعد في انتخابات ٢٠٠٩ (أربعة مقاعد لـ «الاتحاد الوطني»، وثلاثة مقاعد لـ «البيت اليهودي»).

سيتناول هذا الفصل الموضوعات السالفة بقدر من التفصيل.

كما سيتناول موضوعات مهمة أخرى تتعلق بأبرز أحداث الحلبة السياسية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٨، وهي:

- الأسباب الحقيقية لتقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة؛
- نهاية ولاية حكومة كديما- العمل؛
- مستوى ثقة الجمهور الإسرائيلي العريض بمؤسسات الحكم المختلفة؛
- تأثير نتائج الانتخابات العامة على استقرار الحكومة الإسرائيلية.

وسيسهب الفصل في إجمال مميزات «عهد أولمرت» وتداعياته، وخصوصًا فيما يتعلق بالعلاقة مع الفلسطينيين.

انتخابات مبكرة تقصّر أجل أول ولاية لحكومة كديما

في ١٧ أيلول ٢٠٠٨ انتخبت وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، رئيسة لحزب كديما، وذلك بناء على قرار سبق أن اتخذه المجلس العام لهذا لحزب، في تموز ٢٠٠٨، وقضى بتقديم موعد إجراء انتخابات داخلية لاختيار رئيس جديد للحزب، يحل محلّ رئيس الحكومة إيهود أولمرت، المشتبه بقضايا فساد وبالحصول على أموال بصورة منافية للقانون.

وفي ٢١ أيلول ٢٠٠٨ قدّم أولمرت استقالته من رئاسة الحكومة، فاتحًا الباب بذلك أمام تكليف ليفني بمهمة تأليف حكومة جديدة تحمل صفة الاستمرارية. لكن بعد أكثر من شهر قررت ليفني وقف المفاوضات الائتلافية لتشكيل حكومة. وأبلغت الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، خلال اجتماعهما في يوم ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٨، بأنها فشلت في هذه المهمة. بناء على ذلك تحدّد يوم العاشر من شباط ٢٠٠٩ ليكون موعدًا لانتخابات الكنيست الثامن عشر المبكرة.

أسباب تقديم موعد الانتخابات البرلمانية

ما هي الأسباب الحقيقية، التي أدّت إلى تقديم الانتخابات، وإلى تقصير أجل حكومة أولمرت؟.

لقد أوضحت **ليفني**، في حديث أدلت به إلى صحيفة يديعوت أحرونوت (٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨)، أن قرارها وقف المفاوضات الائتلافية ناجم عن اعتقادها أن «**ثمة حدودا للابتزاز**»، في إشارة واضحة إلى المطالب التي طرحها حزب شاس شرطًا لاستمرار بقائه في التحالف الحكومي برئاسة ليفني. وقالت إن «مصلحة الدولة كانت في رأس سلم أولوياتي، وعندما تعيّن عليّ اتخاذ قرار بين استمرار الابتزاز وتقديم موعد الانتخابات، فضّلت الخيار الثاني». وبحسب ليفني فإن مطالب شاس، فيما يتعلق بحجم زيادة مخصصات الأولاد وعدم إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين حول مستقبل القدس الشرقية، «تجاوزت كل الحدود» و«ليس من المنطقي الذهاب إلى مفاوضات والإعلان مسبقا أنه لا يمكننا الحديث حول موضوع معين. لا يمكنني قول جملة حول القدس ستبقى مجرد سطر في اتفاق ائتلافي، إذ هناك مصلحة دولة وينبغي العمل بمسؤولية». وحول مطلب زيادة مخصصات الأولاد قالت إنه «لم تكن لديّ مشكلة في إعطاء المال للشرائح الضعيفة، لكن عندما وصل الأمر إلى حد المطالب المستحيلة فإني لم أعد مستعدة لذلك».

كذلك قالت ليفني، في حديث آخر أدلت به إلى صحيفة معاريف (٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨): «لقد أردت تشكيل حكومة وبذلت جهدا، لكن الأمور وصلت إلى أماكن لا يتصورها العقل السليم. وأنا لن استسلم للابتزاز. وعندما يحاولون ابتزازك على خلفية سياسية أيضا، فإنك تبلغ نقطة يجب الحسم فيها، وهذا هو القرار الصحيح». وشددت «لن أتعهد بشيء قد يشعل الشرق الأوسط، ولن أخرق الموازنة العامة في فترة أزمة اقتصادية».

وقد أفادت معاريف، من ناحيتها، أن استطلاعات رأي أجراها حزب كديما، ولم تنشر على الملأ، كانت تدل على احتمالات تفوقها على رؤساء أحزاب أخرى، وخصوصا رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو. وقالت ليفني «لست خائفة من خوض مواجهة ضد بيبي (أي نتنياهو)». وأضافت أن «الطريقة التي أعمل من خلالها مهمة بالنسبة لي وأعتقد أن هذا هو ما يميزني عن بيبي».

أمّا رئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، عضو الكنيست تساحي هنغبي، المقرب من ليفني، فقال للصحيفة نفسها إنه «لم يكن في الإمكان الموافقة على مطالب تحمل قدرًا كبيرًا من المبالغة (من جانب شاس خصوصا) وتشمل مَبالغ طائلة كانت ستشكل خطرا على اقتصاد الدولة، وكل ذلك بسبب نزوات حزبية». وأضاف أنه «لم يكن في الإمكان أيضًا الموافقة على مطالب ستؤدي إلى شلّ المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين وسورية وإلى عزل إسرائيل في العالم كله».

موقف شاس- السبب المباشر في تقديم موعد الانتخابات

بناء على هذا ليس من المبالغة أن نعتبر **موقف شاس واشتراطاته بمثابة السبب المباشر الحاسم، الذي أدى إلى تقديم الانتخابات الإسرائيلية العامة**. وفي واقع الأمر لا ينبغي التقليل، لدى قراءة الخلفية العامة لهذا الموقف، من النزعات اليمينية الكامنة داخل شاس. فقد طرأت على هذا الحزب تحوّلات عميقة في الأعوام القليلة الفائتة، بحيث تحوّل إلى حزب سياسي يميني بشكل واضح للعيان بعد أن تردّد لأعوام طويلة وراوغ بين اليمين وبين اليسار.

وخلافًا لما عهدناه في السابق، فإن الحزب نشر على أعتاب انتخابات ٢٠٠٦ خطوطه الانتخابية الأساسية، وقد جاء في مطلعها أنه «يؤمن بكون دولة إسرائيل دولة الشعب اليهودي تقوم على مبادئ ديمقراطية بما يتفق مع توراة شعب إسرائيل». كما يطمح الحزب إلى «تجميع الجاليات اليهودية من كل بقاع الأرض بغية بناء البيت اليهودي في دولة يهودية كبيرة وقوية في جميع أرجاء أرض إسرائيل». وتضيف هذه الخطوط أن حزب شاس يسعى ويطمح إلى أن تعيش إسرائيل بسلام وأمن مع جيرانها الدول العربية استناداً إلى أركان أمنية تهدف إلى الحفاظ على كل نفس حيّة في شعب إسرائيل.

إضافة إلى ذلك فإن حزب **شاس** يشجّع تطوير كل أطراف «أرض إسرائيل»: «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، النقب والجليل. لهذا **يرى الحزب لزامًا عليه أن يراعى المسائل التالية: ءالاستمرار في تطوير الاستيطان في يهودا والسامرة بما يتفق مع قرارات الكنيست والحكومة؛ وتطوير الجليل والنقب بغية تدعيم سكّان الأطراف»**.

ولا بدّ أن يلاحظ من هذا كلّه المدّ اليميني الذي طاول حزب شاس. فهو يشدّد على أنه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بوجوده في الضفة والقطاع، كما لا يعترف بوجود أقلية فلسطينية أو عربية بين ظهراني الدولة، وإنما يرى فيها أقليات دينية يتوجب التسامح معها.

ونشير إلى أن حزب شاس يعمل على ثلاث جبهات في توجّهاته وخطابه السياسي الديني والاجتماعي. فهو يتوجّه إلى العلمانيّين والتقليديّين من الشرقيين والفقراء والطبقة الدنيا في المجتمع الإسرائيلي عبر خطاب اجتماعي- اقتصادي يقول بوجوب تحقيق مكاسب رفاه اجتماعي للطبقات الدنيا في المجتمع. كما أنه يتوجّه إلى الشريحة المتديّنة في المجتمع الإسرائيلي، من خلال خطاب «عودة الماضي التليد»، أي إعادة المكانة المرموقة للشريعة اليهودية بحيث تعود إلى سابق عهدها كالحاكم الفصل في أمور الدنيا والدين. وأخيرًا، فهو يتوجّه إلى الشريحة اليمينية في المجتمع[٣].

وعلى صلة بهذا أكد حزب شاس، في برنامجه العام لانتخابات ٢٠٠٩، أنه يتطلع إلى تحقيق هدفين مركزيين: الأول- إعادة الماضي اليهودي التليد، والثاني- دفع العدالة الاجتماعية قدمًا.

وجاء في مقدمة البرنامج أن شاس يؤمن بأن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، التي تستند إلى القيم الديمقراطية بموجب التوراة. كما يتطلع الحزب إلى تجميع جميع اليهود من الشتات «من أجل إقامة وطن يهودي في دولة يهودية كبيرة وقوية في مناطق أرض إسرائيل كافة».

وجاء في البرنامج نفسه تحت عنوان «سياسة سلام»: «يؤيد شاس العلاقات المتسامحة بين جميع فئات المجتمع في إسرائيل. ويعتقد أن السلام يبدأ في داخلنا، من خلال تآخي الجماعات المختلفة في المجتمع، وعلاقات المساواة، واحترام حقوق أبناء الجماعات الدينية الأخرى. ويعمل شاس من أجل العيش بسلام وأمن مع الدول العربية المجاورة، بحسب إجراءات أمنية تهدف إلى حماية أي نفس حية من إسرائيل. ولا تعتبر القدس موضوعًا للمساومة أو التقسيم»[٤].

تجدر الإشارة، أيضًا، إلى أن قياديين في حزب شاس سبق أن أوضحوا أن الحزب سينسحب من حكومة أولمرت في الوقت الذي تطرح فيه قضية القدس على طاولة المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

وجاء هذا التوضيح بالتزامن مع إعلان رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف، أفيغدور ليبرمان، في يوم ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٨، عن انسحاب حزبه من الحكومة الإسرائيلية على خلفية معارضته المفاوضات مع الفلسطينيين على قضايا الحل الدائم، والتي كانت قد انطلقت قبل ذلك التاريخ ترتبًا على مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني ٢٠٠٧.

وترددت أنباء متطابقة عن وجود تنسيق كبير بين شاس ورئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، بشأن الخطوات المقبلة[٥].

إن ما يمكن استنتاجه، في ضوء ذلك، هو أن تعجيل انصراف حكومة كديما- العمل، حكومة أولمرت، جاء على خلفية سياسية محضة، حتى وإن كان السبب المباشر الذي وقف وراء استقالة رئيسها هو الفساد السلطوي، من دون أن يعني ذلك أن هذه الحكومة انتهجت في الواقع العملي سياسة تفضي إلى التسوية، أو إلى «تقديم التنازلات» بلغة اليمين الإسرائيلي.

وبالتالي فإن هذا الانصراف يعكس، في الآن ذاته، تصاعدًا في قوة ونفوذ اليمين الإسرائيلي.

وكانت **نتائج الانتخابات الداخلية في الليكود، التي جرت في ٨ كانون الأول ٢٠٠٨، قد أظهرت أن النجاح كان من نصيب القوى الأكثر تطرفًا في هذا الحزب اليميني.**

وانعكس ذلك، أساسًا، في نجاح خصم رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، داخل الحزب وزعيم جناح «قيادة يهودية»

الأكثر تطرفًا في الليكود، المستوطن موشيه فايغلين، في أن يحلّ في المكان العشرين المضمون بحسب استطلاعات الرأي العام، وهو ما يعتبر خسارة لنتنياهو الذي حاول إبعاده عن عضوية الكنيست كي لا تظهر قائمة الحزب متطرفة.

ولفتت صحيفة هآرتس (٩/ ١٢/ ٢٠٠٨) إلى أن مركزية نتنياهو في الليكود قد انهارت في أعقاب عدم انتخاب شخصيات كان قد أوصى بانتخابها في أماكن متقدمة، على غرار الناطقة العسكرية السابقة، ميري ريغف، واللواء في الاحتياط عوزي ديان، والمفتش العام السابق للشرطة، أساف حيفتس، وغيرهم. وفي مقابل ذلك **احتل من كانوا يُعرفون بـ «متمردي الليكود»، الذين عارضوا الانسحاب من قطاع غزة في إطار خطة فك الارتباط، أماكن متقدمة في قائمة المرشحين**، وهم أعضاء الكنيست السابقون يولي إدلشتاين وغيلا غمليئيل وليئا نيس وميخائيل راتسون وأيوب القرا وإيهود ياتوم، بالإضافة إلى فايغلين نفسه.

وقد هاجمت قيادات الأحزاب المنافسة لليكود، وخصوصا كديما والعمل وميرتس، الليكود، ووصفت قائمة مرشحيه الجديدة بأنها «يمينية متطرفة». وقال عضو الكنيست تساحي هنغبي من حزب كديما، والرئيس السابق لمركز حزب الليكود، إن «نتنياهو عرض قائمة يمينية متطرفة، ولم يعد متمردو الليكود متمردين وإنما أصبحوا هم المسيطرون». وقال النائب الأول لرئيس الحكومة الإسرائيلية وأحد قادة كديما، حاييم رامون، لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن «الوهم بأن يتحول الليكود إلى حزب وسط سياسي تحطم في إثر الانتخابات التمهيدية. ومن الواضح أن قائمة مرشحي الليكود هي قائمة يمينية وهي الأكثر تطرفا التي أنتجها الليكود منذ تأسيسه». وأضاف رامون أنه «من المكان العشرين (الذي يحتله فايغلين) فما فوق فإننا نتعثر بأشخاص من غلاة اليمين المتطرف. كذلك فشلت جميع محاولات الليكود من أجل التنكر لحقيقته».

وقد حارب نتنياهو من أجل إبعاد فايغلين وغيره من غلاة اليمين المتطرف من الأماكن المضمونة في القائمة، ونجح في ذلك بمساعدة المحكمة الداخلية الخاصة في الحزب. لكن بقيت المشكلة مع الآخرين. وفي هذا الصدد كتبت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة يديعوت أحرونوت، سيما كدمون، في ١٠ كانون الأول ٢٠٠٨، أن «نتنياهو كان يتطلع إلى عرض قائمة متزنة، أي ذات مزيج من اليمين واليسار، وذات شخصيات معروفة وجديدة. وبالأساس كان يتطلع إلى إبقاء فايغلين ومؤيديه خارج القائمة. لكن تم خرق هذا التوازن، لا بسبب انتخاب فايغلين فقط... وإنما بالأساس بسبب عودة المتمردين. وهي المجموعة ذاتها التي نغصت حياة (أريئيل) شارون وحاولت منعه من تنفيذ خطوات سياسية (أي فك الارتباط)».

مميزات «عهد أولمرت»

استمرت الولاية الرسمية لرئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت حتى يوم تقديمه استقالته في ٢١ أيلول ٢٠٠٨، وقد أصبح منه فصاعدًا رئيس حكومة انتقالية تتولى مهمات تصريف الأعمال.

وحتى اليوم المذكور **كانت ولاية اولمرت صاخبة بالأحداث، بدءا من صعود حركة حماس إلى الحكم، مرورا بحرب لبنان الثانية ومحاولة انتزاع شرعيته من جرائها، وبعدها السعي للتوصل إلى اتفاق دائم مع الفلسطينيين واستئناف**

محادثات السلام غير المباشرة مع سورية، وانتهاء بتحقيقات جنائية ضده بشبهة ارتكاب مخالفات فساد خطرة أدت إلى إعلانه الاستقالة.

غير أنه خلال فترة تولي رئاسة الحكومة الانتقالية، التي استمرت أكثر من نصف عام على مدار الفترة من ٢١ أيلول ٢٠٠٨ إلى ٣١ آذار ٢٠٠٩، اتخذ أولمرت عددًا من القرارات المصيرية، كان أهمها القرار بشنّ الحرب على غزة، التي أعادت خلط أوراق كثيرة.

بدأ أولمرت ولايته في رئاسة الحكومة الإسرائيلية قائما بأعمال رئيس الحكومة السابق أريئيل شارون، في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٦، بعدما تم إدخال شارون على عجل إلى المستشفى بسبب إصابته بجلطة دماغية حادة جعلته يغط في غيبوبة عميقة لم يفق منها حتى لحظة إعداد هذا الفصل (نيسان ٢٠٠٩). وبعد ثلاثة أسابيع من توليه منصب رئيس الحكومة بالإنابة، جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ وأسفرت عن فوز حركة حماس بالعدد الأكبر من المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني. وكان هذا أول حدث تعيّن على أولمرت مواجهته. وبعد ذلك رفضت إسرائيل الاعتراف بحكومة تشكلها حماس، إلا في حال اعتراف هذه الحركة بإسرائيل وبالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وقيامها بنبذ العنف.

وفيما كان أولمرت يشغل منصب رئيس حكومة مؤقتة دخل في مواجهة مع المستوطنين بعدما أمر بإخلاء البؤرة الاستيطانية غير القانونية (وفق التوصيفات الإسرائيلية) «عامونا» في الضفة الغربية. ووقعت خلال عملية الإخلاء مواجهات عنيفة بين قوات الأمن الإسرائيلية وآلاف المستوطنين، وفي أعقابها امتنع أولمرت من إخلاء بؤر استيطانية على الرغم من تعهد إسرائيل بذلك (في نطاق خطة «خريطة الطريق»)، بل ولم يحرك ساكنًا من أجل كبح أعمال التوسع الاستيطاني.

وعندما تبين أن شارون لن يعود إلى وعيه وسيبقى غائبًا عن الحلبة السياسية، ترأس أولمرت قائمة حزب كديما في انتخابات آذار ٢٠٠٦. وفاز هذا الحزب بتسعة وعشرين مقعدا في الكنيست، ما أتاح له تشكيل الحكومة الإسرائيلية، كونه أصبح رئيس أكبر الأحزاب الإسرائيلية.

وفي ٤ أيار ٢٠٠٦ أعلن أولمرت عن تشكيل حكومته (وهي الحكومة الإسرائيلية الحادية والثلاثون) من خلال التحالف مع أحزاب العمل وشاس والمتقاعدين (وقد انضم إليها، في وقت لاحق، في تشرين الأول ٢٠٠٦، حزب «إسرائيل بيتنا»). وعيّن تسيبي ليفني وزيرة للخارجية وقائمة بأعمال رئيس الحكومة، ورئيس حزب العمل في حينه عمير بيرتس وزيرا للدفاع، وصديقه المقرب أبراهام هيرشزون وزيرا للمالية (اضطر إلى الاستقالة في حزيران ٢٠٠٧ على خلفية اتهامه باختلاس أموال).

وبدأت ولاية هذه الحكومة وسط توقعات كبيرة داخل إسرائيل وخارجها. فمن جهة أولى خاض أولمرت الانتخابات ببرنامج سياسي مبني على «خطة الانطواء» (أو «خطة التجميع»)، التي كان في صلبها تنفيذ انسحاب أحادي الجانب من معظم أراضي الضفة الغربية، و«إنهاء الاحتلال». ومن جهة أخرى سادت توقعات بأن حكومة أولمرت الجديدة جاءت مع «أجندة مدنية» على ضوء تعيين بيرتس وزيرا للدفاع على الرغم من أنه يفتقر تمامًا إلى الخبرة الأمنية والعسكرية.

لكن بعد شهر ونصف الشهر من تشكيل الحكومة الجديدة وقع حدثان قلبا حسابات أولمرت رأسا على عقب: ففي ٢٥ حزيران أسر مقاتلون من حركة حماس وفصيلين آخرين الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليت واقتادوه إلى قطاع غزة. وفي ١٢ تموز أسر مقاتلون من حزب الله الجنديين الإسرائيليين إيهود غولدفاسر وإلداد ريغف واقتادوهما إلى لبنان.

تداعيات الحرب على لبنان

وفي أعقاب أسر غولدفاسر وريغف اندلعت حرب لبنان الثانية. وأغارت الطائرات الحربية الإسرائيلية على لبنان ودمرت أجزاء واسعة منه، خصوصا في جنوبه وفي معقل حزب الله في الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت، ما أدى إلى مقتل أكثر ١٢٠٠ لبناني. وفي المقابل أطلق حزب الله نحو ٤٥٠٠ صاروخ على شمال إسرائيل وصولاً إلى مدينة حيفا، أسفرت عن مقتل قرابة ٥٠ مدنيا وألحقت بإسرائيل أضرارا كبيرة، كما قُتل ١٢٠ جنديا إسرائيليا. وكشفت هذه الحرب، ضمن أشياء أخرى، عن نقطة الضعف الأساسية لإسرائيل، وهي الجبهة الداخلية المدنية التي لم تستعد إسرائيل من قبل لحمايتها.

وأدت هذه الحرب إلى زلزال سياسي وعسكري في إسرائيل أسفر عن استقالة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، دان حالوتس، في مطلع العام ٢٠٠٧ في أعقاب سلسلة تحقيقات عسكرية داخلية، وعن استقالة بيرتس في شهر نيسان ٢٠٠٧ في أعقاب صدور **التقرير الجزئي للجنة فينوغراد، التي حققت في إخفاقات القيادة الإسرائيلية خلال الحرب وأكدت أن هذه القيادة «مُنيت بفشل ذريع في الحرب»**. وفي أعقاب هذا التقرير الجزئي تعالت أصوات أحزاب اليمين في إسرائيل مطالبة أولمرت بالاستقالة، ودعت تظاهرة جرت في تل أبيب وشارك فيها نحو ١٥٠ ألفا إلى استقالته، وانضمت ليفني إلى هذه الأصوات وطالبته بالتنحي، لكنها عادت وتراجعت عن هذا المطلب.

في غضون ذلك انتخب حزب العمل رئيسا جديدا له بعد تنحي بيرتس هو رئيس الحكومة الأسبق، ورئيس هيئة الأركان العامة الأسبق، إيهود باراك، الذي أعلن عقب انتخابه أنه سيطالب أولمرت بالاستقالة بعد صدور التقرير النهائي للجنة فينوغراد. إلا أنه بعد صدور هذا التقرير النهائي، في كانون الثاني ٢٠٠٨، لم يفعل ذلك، وهكذا فقد مدّ طوق النجاة إلى أولمرت..

كذلك أدت الحرب إلى أمر مهم آخر هو القضاء على «خطة الانطواء» وعلى فكرة الانسحابات الأحادية الجانب «كونها لم تحقق الأمن لإسرائيل».

من جهة أخرى، وخلال ولاية أولمرت تحسنت العلاقات بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي شهر آب ٢٠٠٧ تم التوقيع على اتفاق لاستئناف التنسيق الأمني بين الجانبين، وفي تشرين الثاني ٢٠٠٧ عقد مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة والذي انطلقت منه المفاوضات على قضايا الحل الدائم بين الجانبين.

إرث أولمرت السياسي

في المقابل تواصل تصعيد التوتر بين إسرائيل وسورية. ووصل التصعيد أوجه عندما أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على موقع في دير الزور شمال شرقي سورية ودمره (في أيلول ٢٠٠٧). وادعت إسرائيل لاحقا أن سورية استخدمت هذا الموقع لبناء مفاعل نووي بمساعدة كوريا الشمالية.

لكن في أيار ٢٠٠٨ صدرت بيانات عن ديوان أولمرت وديوان الرئيس السوري بشار الأسد وديوان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تحدثت عن استئناف محادثات السلام غير المباشرة بين سورية وإسرائيل بوساطة تركية.

وفي خضم هذا الانفراج السياسي بين إسرائيل وسورية كشفت النيابة الإسرائيلية العامة عن أنها تجري تحقيقا مع أولمرت بشبهة حصوله على رشاوى مالية من المليونير الأميركي اليهودي موريس تالانسكي. وأوصت الشرطة الإسرائيلية النيابة العامة بتقديم لائحة اتهام ضده بشبهة ارتكابه سلسلة أعمال فساد.

ولم يتم في غضون ذلك تحقيق اتفاق مع الفلسطينيين بسبب الفجوات الكبيرة بين مواقف الجانبين، كما دفع أولمرت أعمال البناء في المستوطنات خصوصا في القدس الشرقية ومن حولها قدمًا.

كما أنه لم ينجح في نقل المفاوضات مع السوريين لتصبح مفاوضات مباشرة، وأعلنت سورية عن تجميد المفاوضات غير المباشرة في إثر الحرب على غزة.

على الرغم من ذلك فقد **وضع أولمرت عددا من الحقائق السياسية أمام أبصار الإسرائيليين**. ولعل أبرزها:

١. أن عدم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين سيقضي على «دولة يهودية في إسرائيل»

٢. أن السلام مع سورية مرهون بانسحاب إسرائيلي كامل من الجولان.

وربما تعتبر هاتان الحقيقتان «إرث أولمرت» الذي يتركه وراءه إلى رئيس الحكومة الذي سيخلفه.

تقويم عام لعهد أولمرت

إن أيّ تقويم لعهد أو لولاية أولمرت، التي استمرت خلال الفترة بين آذار ٢٠٠٦- آذار ٢٠٠٩، لا بُدّ أن يستند، بصورة رئيسة، إلى «إرثه» النظري والعملي- الميداني، وإلى سياق ذلك كله في سيرورة النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، سواء بسواء.

ولهذا الغرض سنستعين، بداية، بمجموعة مختارة من التصريحات التي أدلى بها ونعرضها بإيجاز، ثم ننتقل إلى تحليلها وقراءة سياقها.

رأى أولمرت، عندما تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في مطلع العام ٢٠٠٦، **أن الانسحاب من «معظم أراضي الضفة الغربية» استمرارًا لعملية «الانفصال عن الفلسطينيين»** (التي بدأ سلفه أريئيل شارون بها، من خلال خطة فك الارتباط أو الانفصال عن غزة) هو بمثابة «طوق نجاة للصهيونية»، من شأنه أن يؤثر إلى ناحية استمرار وجود إسرائيل كدولة ذات أغلبية يهودية. وبناء على ذلك فقد طرح، من خلال برنامجه السياسي على رأس حزب كديما في انتخابات ٢٠٠٦، ما عُرف باسم «**خطة الانطواء**» (**أو التجميع**)، **والتي نصت على الانسحاب من معظم أجزاء الضفة الغربية، وإخلاء المستوطنات الواقعة شرقي الجدار العازل** (بحسب هذه الخطة تقوم الحكومة الإسرائيلية، بصورة أحادية الجانب، بتجميع المستوطنين اليهود المنتشرين في المستوطنات القائمة في قلب الضفة الغربية ونقلهم للسكنى في المستوطنات القائمة داخل الكتل الاستيطانية المنتشرة على مناطق قريبة أكثر من حدود ما قبل العام ١٩٦٧، وفقا لمسار الجدار العازل. وقد جرى الحديث على كتل معاليه أدوميم وأريئيل وغوش عتصيون. وأشارت صحيفة يديعوت

أحرونوت في حينه إلى أن هذا التجميع لن يشمل مستوطنة كريات أربع والبؤرة الاستيطانية في الخليل، على الرغم من كونهما خارج الجدار. وبناء على الخطة تواصل إسرائيل السيطرة على ٧ بالمئة من أراضي الضفة الغربية). ومن المعروف أن أولمرت أسقطها عن جدول الأعمال في إثر حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦.

(*) في تشرين الثاني ٢٠٠٧ بدأت، كما هو معروف، عملية أنابوليس وتحدّدت غايتها الرئيسة في التوصل، من خلال استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني والتي استؤنفت فعلاً، إلى «اتفاق مبادئ» بين إسرائيل والفلسطينيين يكون إطارا لاتفاق دائم (وذلك حتى نهاية العام ٢٠٠٨).

وفي أيلول ٢٠٠٨، بعد أن أصبح في حكم المؤكد أمر كون حكومة أولمرت انتقالية (حكومة تصريف أعمال) وأمر انتهاء ولايته في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وتحديد موعد للانتخابات الإسرائيلية العامة في ١٠ شباط ٢٠٠٩، قال في مقابلة وُصفت بأنها وداعية أدلى بها إلى صحيفة يديعوت أحرونوت[٦] إن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين وسورية يحتم على إسرائيل الانسحاب من الضفة الغربية وهضبة الجولان.

ومما قاله أولمرت إنه «في كلا المسارين ينبغي علينا أن نتخذ موقفا حاسما، ولا نزال منذ أربعين عاما نرفض النظر إلى موقف كهذا بوعي كامل».

وأضاف «إننا نقف أمام ضرورة الحسم، ولكننا لسنا على استعداد لأن نصارح أنفسنا ونقول: نعم هذا ما يتعين علينا أن نفعله، علينا إبرام اتفاق مع الفلسطينيين. وهذا يعني أن ننسحب عمليا من كل المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة) تقريبا، وسنبقي في حيازتنا بعض النسب المئوية من هذه المناطق، لكن علينا أن نعطي للفلسطينيين ما يوازي المساحة نفسها (من الأراضي الواقعة داخل الخط الأخضر)، ومن دون هذا لن يكون سلام».

وردا على سؤال عما إذا كان هذا سيشمل القدس قال أولمرت «نعم أيضا القدس، هناك حلول خاصة أراها في مخيلتي بشأن موضوع جبل الهيكل (أي الحرم القدسي الشريف) والأماكن المقدسة والتاريخية، وإن الذي يرى هذا ويتحدث عنه هو الذي يريد أمن القدس ولا يريد رؤية جرافات تبتر أرجل أصدقائه»، في إشارة إلى عمليات الدهس التي وقعت في القدس قبل أن يدلي بتلك المقابلة بفترة وجيزة.

وأضاف أولمرت متحدثا عن القدس «إن الذي يريد الاحتفاظ بأراضي القدس كلها عليه أن يواصل السيطرة على ٢٧٠ ألف فلسطيني وأن يبقيهم داخل الجدران وتحت سيادة إسرائيل وهذا مستحيل، علينا أن نحسم، وهذا الحسم قاس ورهيب وهو يناقض نظرتنا الطبيعية، ويتعارض مع مشاعرنا وذاكرتنا الجماعية، ويتعارض مع صلوات شعب إسرائيل على مدى ألفي عام، إنني أول من يريد فرض السيادة الإسرائيلية على كل أنحاء المدينة، واعترف بذلك، وأنا هنا لا أبرر ما جرى على مدار خمسة وثلاثين عاما، ففي قسم من هذه الأعوام لم أكن مستعدا للنظر إلى الواقع».

وقال أولمرت إن رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق أريئيل شارون تحدث كثيرا على تنازلات مؤلمة من دون أن يفصّلها «لكنني الآن أخوض في التفصيلات وأقول ما لم يقله أي قائد سياسي في إسرائيل من قبلي، وقد آن الأوان لنضع هذا كله على الطاولة».

وتابع أولمرت معبرا عن مشاعره تجاه فلسطين التاريخية كلها، التي يسميها «أرض إسرائيل»، فقال إن «كل ذرة

تراب سوف نتنازل عنها ما بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط ستكوي قلبي، فنحن نتحدث هنا عن أجزاء من أرض إسرائيل التاريخية، التي كانت دائما في أعماق مشاعر وذاكرة شعب إسرائيل تاريخيا، فحينما نحفر هنا، ما الذي سنجده؟ هل سنجد خطابات جد (الرئيس الفلسطيني الراحل) ياسر عرفات، أو جد جد جد عرفات؟ إننا نجد ذكريات تاريخية لشعب إسرائيل».

من جهة ثانية قال أولمرت إن ما ينطبق على المسار مع الفلسطينيين ينطبق أيضا على المسار السوري، وإن «ما هو مطلوب منا أولا وقبل كل شيء هو أن نحسم، أريد أن أرى شخصا جادًا واحدا في إسرائيل، يؤمن أنه بالإمكان إبرام سلام مع سورية من دون أن يتنازل في نهاية الأمر عن هضبة الجولان».

وأضاف «إنني لا أقترح إبرام سلام مع سورية من خلال الانسحاب من هضبة الجولان فقط، فالسوريون يعرفون جيدا ما الذي يتعين عليهم أن يتنازلوا عنه من أجل أن يحصلوا على هضبة الجولان، عليهم التنازل عن علاقاتهم مع إيران وحزب الله، وعليهم التنازل عن دعم إرهاب حماس وإرهاب القاعدة والجهاد في العراق، هم يعرفون هذا، ونحن أوضحنا لهم إياه».

وقال أولمرت إن إسرائيل جاهزة لاحتمال نشوب حرب في المنطقة، وهي «الدولة الأقوى، وفي إمكانها مواجهة كل واحد من الخصوم وأن تنتصر، ولكنني أسأل نفسي ما الذي سيجري في اليوم التالي لانتصارنا؟ أولا وقبل كل شيء سندفع ثمنا للانتصار، وسيكون ثمنا مؤلما، وبعد أن ندفع ما سندفع، ماذا سنقول لهم، تعالوا نتحاور، عندها ما الذي سيقوله السوريون لنا؟ تعالوا نتحدث عن هضبة الجولان».

وأضاف «صحيح أن الاتفاق مع سورية ينطوي على مخاطر، والذي يريد أن يعمل من خلال ضمان عدم وجود مخاطر كليا، عليه أن يعمل في سويسرا أو أيسلندا، أمّا الذي يريد أن يقيم سلاما في الشرق الأوسط، فعليه أن يعي أنه سيخوض غمار مخاطر».

وأكد أولمرت في المقابلة أن موقفه في الشأن السوري مدعوم من قبل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. وقال «إنني أعبر عن موقف حاز على دعم الجهات الأمنية، لكنني لا أوزع مسؤولياتي ومواقفي على أي أحد، فأنا لا أتستر على مواقفي وألقي مسؤوليتها على عاتق آخرين».

وحول حرب لبنان الثانية قال أولمرت إنها «ستدخل التاريخ بكونها أول حرب أدركت المؤسسة العسكرية فيها أن الحرب الكلاسيكية ولّت من العالم، وفقط يعلون [يقصد موشيه يعلون، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق] وبتأثير أفقه الضيق في إمكانه التفكير أنه لو دخلنا مع الجيش الإسرائيلي كله إلى لبنان لكانت الحرب ستنتهي بصورة مغايرة، لكن عندها سيكون لدينا مئات القتلى بينما النتائج ستكون ذاتها».

وأضاف «لكن هذه هي الحرب الوحيدة التي انتهت باتفاق سياسي مباشر»، في إشارة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١.

وفيما يتعلق بـ «الملف النووي الإيراني» استبعد أولمرت إقدام إسرائيل على مهاجمة إيران. وقال إن «الفرضية التي تقول إنه إذا لم تدرك أميركا وروسيا والصين وبريطانيا وألمانيا كيفية معالجة أمر الإيرانيين فإننا، الإسرائيليون، سندرك

كيف نفعل ذلك، هي مثال على فقداننا التناسبية. وأنا أقول دعونا نكون متواضعين وأن نعمل ما نحن قادرون عليه وفي إطار قدراتنا الواقعية، أي أن نعمل داخل غلاف المجتمع الدولي وأن لا نكون نحن الذين نقود هذه الحملة وإنما أحد آخر».

في ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٨ ألقى أولمرت خطابًا خلال حفل إحياء الذكرى الثالثة عشرة لاغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إسحق رابين، في «مقبرة جبل هرتسل» (القدس). ومما ورد فيه:

«يتعين علينا- إذا ما عقدنا العزم على صيانة دولة إسرائيل بصفتها دولة يهودية وديمقراطية- أن نتنازل، في (ظلّ) غياب أي خيار آخر ووسط مشاعر العذاب الأليم، عن بعض أجزاء الوطن التي طالما كنا نتوق إليها على مر الأجيال بالأشواق والدعوات، بما في ذلك الأحياء العربية في القدس، كي نعود إلى نواة الأرض التي قامت عليها دولة إسرائيل حتى العام ١٩٦٧ مع أدنى حد ممكن من التعديلات التي يقتضيها الواقع الناشئ منذ ذلك الحين، ونرجع إلى الأراضي التي نعرفها في الجليل والنقب لنعمّرها ونستنفد الطاقات الهائلة الكامنة لدى هذا الشعب... يجب علينا حسم الموضوع الآن، من دون تردد، قبل أن يتغير الواقع الذي نواجهه تماماً وتتلاشى أمام ناظرَيْنا تلك النافذة الضيقة من الفرص المتوفرة لتثبيت صيغة الحل في وعي شعبنا وشعوب المعمورة... إن التمهل الذي ليس له ما يبرره في صنع القرار من شأنه أن يغير التوازن الحساس للنظام الدولي الذي ما زال متمسكا في هذه المرحلة بفكرة الدولتين لشعبين اللتين تتمتع كل منهما بحدود مرسومة متفق عليها والتي تنال اعترافاً دولياً رسمياً. ولكن إذا ما تلكأنا فإننا قد نخسر التأييد لفكرة الدولتين. أما البديل فيُستحسن عدم الخوض في تفصيلاته، إذ يدركه القاصي والداني. وقد يستقر نظام حكم جديد في الأراضي الفلسطينية سيعتمد التشدد ولن يكون شريكاً قابلاً للتفاوض (حماس). وعندها ستهدر إسرائيل فرصة تسنح حاليا لتطرح على العالم أجمع فكرة الدولتين كحقيقة أساسية وبالتالي ضمان الاعتراف بحدودها كدولة يهودية ونيل دعم المؤسسات الدولية برمتها... إن هذا الحسم ليس يسيرا لكنه حيوي».

تجدر الإشارة إلى أنه في اليوم نفسه ألقى أولمرت خطابًا في المناسبة نفسها، خلال جلسة خاصة عقدها الكنيست، ومما قاله فيه: «إن ما يميز الحاضر عن الماضي هو اقتراب لحظات الحسم التي أوشكنا على الوقوف على أعتابها. سوف يكون هذا الحسم عسيراً ومؤلماً وسيزيد من حدة الجدل الداخلي الذي دار ولا يزال دائراً في المجتمع الإسرائيلي منذ أعوام. ولن يكون في وسع أية حكومة لاحقة التهرب منه... **إن الحكومة، أياً كانت، ستضطر إلى قول الحقيقة، وهذه الحقيقة سترغمنا للأسف على تمزيق أجزاء كثيرة من الوطن في مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والقدس وهضبة الجولان**. إن قرار الحسم- عندما يحين- لن يكون بمثابة لائحة اتهام بحق المستوطنين الذين يتجنبون بمعظمهم الممارسات العنيفة ويشكلون جزءاً لا يتجزأ من جمهور المواطنين الأوفياء والمخلصين الذين يحبون البلاد ويعمرونها. ولذا فقد آن الأوان لمراجعة هذا الجمهور والقول له ما يلي: لا مثيل لكم من حيث حب الوطن والإخلاص له والاستعداد للتضحية من أجله، وقد كانت هناك لحظات شاركنا فيها نحن أيضاً حيث اشتهينا قلباً وقالباً ترك بصمة حضورنا على أي شبر من هذه الأرض، لا بل إنني أيضاً كنت هناك، لكننا أخطأنا ولم ننظر إلى المدى البعيد واعتقدنا بأننا سنتمكن من الحفاظ على دولة يهودية وديمقراطية ونزيهة وخالية من مظاهر العنف، دولة تقدم وجهاً مشرقاً لجيرانها وتعانقهم في حدود سيادتنا، غير أنه ثبت الآن بطلان هذا الاعتقاد»[٧].

في الجلسة قبل الأخيرة لحكومته، في يوم ١٥ آذار ٢٠٠٩، قدم أولمرت بيانًا تلخيصيًا ذكر فيه أن حكومته أجرت مفاوضات سلمية مع الفلسطينيين لم تسفر عن اتفاق بسبب ضعف القيادة الفلسطينية وعدم تحليها بالشجاعة، كما أنها بدأت مفاوضات سلمية مع السوريين. وقال: «إن المفاوضات السلمية مع الفلسطينيين قطعت شوطاً أبعد وكانت أشد إثارة للاهتمام وأعمق من أية مفاوضات كانت أية حكومة إسرائيلية سابقة قد اضطلعت بها، علماً بأن الماضي قد شهد جهوداً جمة، خاصة خلال فترة ولاية إيهود باراك رئيساً للحكومة وقمة كامب ديفيد التاريخية العام ٢٠٠٠ التي لم تتهيأ الظروف لتحقق النتيجة المرجوة التي كانت تليق بها. وقد ترأست فريق المفاوضات التي أجريناها خلال العامين الماضيين القائمة بأعمال رئيس الحكومة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني التي قامت بعمل عظيم وتفصيلي ومعقد ومتشعب لم يكن ما يضاهيه في الماضي على امتداد فترة كهذه. ولا يساورني أدنى شك في أن أية حكومة مستقبلية لن تستطيع إدارة المفاوضات من دون الاستناد إلى القاعدة التي أعدها الفريق الذي وقفت ليفني على رأسه. وقد أجريت اتصالات مع رئيس السلطة الفلسطينية. ولا شك لديّ في أن هذه الاتصالات ستهيئ لتوقيع اتفاقية سلام. سبق وقلت – ولا أتردد في تكرار القول – إن دولة إسرائيل ستُضطر إلى تقديم تنازلات دراماتيكية ومؤلمة للغاية من أجل التوصل إلى اتفاق السلام. غير أن حقيقة عدم توصلنا إلى السلام حتى الآن ناجمة بالدرجة الأولى عن ضعف القيادة الفلسطينية وعن عدم رغبتها وعدم شجاعتها في الإقدام على بلوغ الاتفاق. وكل ما يتعدى ذلك ما هو إلا حجج ومحاولات لتحقيق المفاجآت أو لتحويل الأنظار عن جوهر الأمور. لقد كنا مستعدين لتوقيع اتفاق سلام فيما لم تملك القيادة الفلسطينية – للأسف – الشجاعة للإقدام على ذلك»[٨].

وكان المؤرخ والصحافي الإسرائيلي المعروف عاموس إيلون قد رأى أن أولمرت قد يكون الزعيم الإسرائيلي الأكثر واقعية منذ العام ١٩٦٧ (وهي رؤية يشاركه كثيرون فيها، بمن فيهم ساسة وإعلاميون وأدباء من «اليسار الصهيوني»)، غير أن وصوله إلى منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية قد يكون متأخرًا جدًا أيضًا. لكن في النهاية لن يُحاكم أولمرت على ميله إلى التوافق– وهو تعبير صار يستخدمه حتى «اليسار الصهيوني» بحذر– بل على أفعاله الحقيقية. فقد أمضى ولايته وهو يستمر في تأخير القيام بالإجراءات الضرورية: على الأقل إلغاء بعض القيود التي لا تحصى المفروضة على الفلسطينيين، ووقف توسيع المستوطنات، وتفكيك المئة وخمس بؤر استيطانية غير قانونية. وقبل مؤتمر أنابوليس تعهد أولمرت بتجميد بناء مستوطنات جديدة. لكن هذا التعهّد أصبح خاوي المعنى بما أنّ الحكومة الإسرائيلية تستمرّ في توسيع مستوطنات قائمة في الضفة الغربية[٩].

وفي واقع الأمر، بحسب ما يؤكد المحلل السياسي الإسرائيلي ألوف بن[١٠]، فقد سعى أولمرت وثاني وزير للدفاع في حكومته، إيهود باراك، إلى توسيع المستوطنات، خصوصا تلك الواقعة داخل الكتل الاستيطانية والأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية، بشكل غير مسبوق. وعلى الرغم من تعهدات إسرائيل في خطة خريطة الطريق بإخلاء بؤر استيطانية غير قانونية إلا أن حكومة أولمرت– باراك لم تنفذ شيئا منها.

وقال بن إن أولمرت اعتبر «الكتل الاستيطانية وكأنه تم ضمها فعليا إلى إسرائيل». (نعيد التذكير هنا أنه في نيسان ٢٠٠٤ حصل شارون على «رسالة الضمانات» من الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، والتي تعهدت الإدارة

الأميركية من خلالها بأن تعترف بضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل عبر اتفاق دائم مع الفلسطينيين. وكان شارون قد تعهد للإدارة الأميركية بإزالة البؤر الاستيطانية لكنه لم يفِ بهذا التعهد. ومع استمرار التوسع الاستيطاني تغاضت إدارة بوش عنه أو أنها اكتفت بانتقادات خجولة لإسرائيل).

كيف نقوّم «عهد أولمرت»، إذن؟.

لقد سبق لأكثر من دارس للسياسة الراهنة في إسرائيل أن اتفقوا على **أنه منذ اندلاع الانتفاضة الثانية (في خريف ٢٠٠٠) انتقل المفهوم الإسرائيلي للصراع من محاولة تسويته، والتي بدأت موضوعيًا بالتزامن مع عملية أوسلو في النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، إلى عملية إدارة الصراع**. وفيما كانت تسويته تستهدف التوصل إلى اتفاق على حل وسط بين الطرفين، فإن إدارته تُعتبر بمثابة خيار افتراضي، اضطراري، طالما أنه لا يمكن تسويته. وهي (إدارة الصراع) عملية تهدف بالأساس إلى الحدّ من «العنف» أو حتى وضع حدّ له، وذلك لضمان استئناف العملية السياسية.

في هذا السياق ولدت، أيضًا، الرؤية الإسرائيلية بشأن «إدارة الصراع من طرف واحد»، خاصة عن طريق الفصل والانفصال. واعتبرت في حينه بمثابة انتصار للرؤية التي ظهرت عقب فشل العملية السياسية في تموز ٢٠٠٠، وتعززت بعد اندلاع الانتفاضة (الثانية) ولا سيما في إثر صعود أريئيل شارون إلى السلطة في شباط ٢٠٠١.

وقد استندت «رؤية الانفصال من جانب واحد» إلى بضع فرضيات أساسية أهمها:

- عدم إمكان المحافظة على الوضع القائم [الستاتيسكو] الإقليمي والسياسي والعسكري سوى في مقابل ثمن باهظ للغاية.
- من دون فصل وفك ارتباط يمكن لـ «التهديد الديمغرافي» أن يشكل خطرًا على إسرائيل كدولة يهودية، كما أن من شأن الانفصال أن يؤدي إلى الحد من العنف.
- من دون مبادرة إسرائيلية ستظهر مبادرات سياسية (بما في ذلك خريطة الطريق) يُحتمل أن تشكل خطرًا على إسرائيل.

وقد نوهنا بأن الإدارة الأحادية الجانب للصراع، أو حتى صيغة تسوية أحادية للصراع، شكلت أولوية عليا لدى أولمرت، في بداية طريقه عقب الانتخابات الإسرائيلية العامة في آذار ٢٠٠٦، وذلك بحكم التقدير أن تسوية الصراع أو إدارته بشكل مشترك مع الفلسطينيين بصفة عامة ومع حماس بصورة خاصة هما أمران غير ممكنين. وعلاوة على استخدام مصطلح انفصال كان هناك في الخطاب الإسرائيلي استخدام لمصطلحين إضافيين جديدين: عزل وتجميع. وبينما اعتبر مصطلح «عزل» إشكاليًا أكثر، نظرًا لأنه يتعلق بعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، فإن «التجميع» كان مصطلحاً «ناعمًا» أكثر، وذلك لأنه مرتبط في الظاهر بجهد ذاتي، أي بجهد داخلي غير مرتبط بالآخر، وهو بالقطع مصطلح مريح أكثر، من الناحية الدبلوماسية، من مصطلحات مثل انفصال أو فصل.

وقد انطلق أولمرت من فرضيات أساس شبيهة بفرضيات شارون الأساس، وهي الفرضيات التي وقفت من وراء تنفيذ خطة الانفصال عن غزة ٢٠٠٥، والتي تقضي بانعدام الفرصة لتسوية وإدارة مشتركة للصراع مع الفلسطينيين، وتقضي في الوقت ذاته باستحالة الحفاظ على الوضع القائم.

وبحسب أولمرت نفسه فقد كانت الأوضاع، في ذلك الوقت، سيئة للغاية وتؤدي إلى «احتكاكات يومية تولد عنفًا وتتسبب في نفقات ضخمة، وليس هناك أي أمل في أن ينتج عن ذلك واقع إيجابي لإسرائيل. ولذا نحن ملزمون بالتجمع داخل كتل المستوطنات وبتقليص العنف إلى الحد الأدنى». وهذا يعني أن إسرائيل ملزمة بأخذ زمام المبادرة والقرار والعمل، أو كما قال أولمرت في نفس السياق «نحن الذين سنحدد أجندتهم وأجندتنا، وكذلك سنحدّد الجدول الزمني».

ولا شكّ في أن رؤية أولمرت هذه انطلقت أساسًا من الشعور أن الواقع آنذاك خلق فرصة نادرة كان يتعين على إسرائيل استغلالها خلال الأعوام الأربعة المقبلة (أي حتى انتخابات الكنيست الثامن عشر في العام ٢٠١٠، في حال نجاح الكنيست السابع عشر في أن يكمل ولايته القانونية لمدة أربعة أعوام بدأت في العام ٢٠٠٦) من أجل القيام بـ «خطوات تاريخية»، وخاصة رسم الحدود الدائمة التي تضمن بقاء إسرائيل كدولة يهودية، تعيش فيها أغلبية يهودية راسخة ومستقرة بعيدًا عن أي خطر أو تهديد.

وشملت نافذة الفرص هذه أيضاً صعود حماس إلى السلطة، وهو ما أتاح لإسرائيل انتهاج سياسة تقوم على المبادرة، وأجبر الفلسطينيين في الوقت ذاته على محاولة الحسم الداخلي الذي يفرضه فوز هذه الحركة عليهم.

لقد حدثت تطورات كثيرة بعد ذلك، ويبقى في مقدمها حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦، التي جعلت أولمرت يتخلى عن «خطة التجميع»؛ سيطرة «حماس» على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧؛ انعقاد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني ٢٠٠٧ والذي تمخض عن استئناف المفاوضات السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية بهدف التوصل إلى اتفاق دائم يتناول القضايا الجوهرية حتى نهاية ٢٠٠٨؛ وأخيرًا الحرب الإسرائيلية على غزة.

بطبيعة الحال ليس في وسع أي إجمال لعهد أولمرت إلا أن يتطرّق إلى جانبين رئيسيين:

- الأول: ما أنجزته المفاوضات السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وما أخفقت في إنجازه؛
- الثاني: مدى «التغيير» الذي خضعت له رؤية أولمرت السالفة تحت تأثير هذه السيرورة، سواء على مستوى الأقوال، والأهم هو ما يتم على مستوى الأفعال.

كما أن إجمالاً كهذا ليس في وسعه أن يتحرّر من مساجلة محاولات، لا تنفك تتواتر، تتركز في أقواله وتغفل عن أفعال حكومته، كي تسعف الحكم السالف بأنه «رئيس الحكومة الإسرائيلية الأكثر واقعية منذ العام ١٩٦٧».

لكن في تلخيص لـ «امتحان النتيجة» أو «محك العمل» من الصعوبة بمكان أن نعتبر أن أولمرت قد نأى بنفسه بعيدًا عن الطريق الأصلية لحزب كديما، التي شقّها شارون. ومن المعروف أن هذا الأخير قصد، عندما أنشأ «حزب الوسط الإسرائيلي الأكبر»، أن يعرض على الجمهور الإسرائيلي الواسع طريقا ثالثة، تتميز عن «طريق اليمين» و«طريق اليسار» التقليديتين. وبالإمكان القول إنه عمل بهدي مبدأين أساسيين: الأول- رفض الواقع القائم، والثاني- رفض الاتفاق الدائم. وتمثل البديل العملي لشارون في عملية سياسية طويلة المدى تمنح إسرائيل حدًا أقصى من الأمن وحدًا أدنى من الاحتلال، وبكلمات أخرى: حدود. وحتى لو لم تكن، في الظاهر، إشارات تدل على رفض أولمرت الاتفاق الدائم، فإن ممارساته الميدانية كانت أصدق تعبير عن عدم الرغبة في التوصل إلى اتفاق كهذا، ولم تتجاوز غاية إدارة الصراع ومواصلة الاستيطان.

ولعل أكثر ما لصق بأولمرت هو توصيف «القائد الأجوف»، والذي خلعه عليه الكاتب الإسرائيلي دافيد غروسمان، عقب الحرب على لبنان (في المهرجان السنوي التقليدي بمناسبة ذكرى اغتيال إسحق رابين في تل أبيب يوم ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦).

أولمرت يتباهى بـ «إنجازاته» الأمنية السرية!

وقبل أن يترك أولمرت منصبه بقليل اختار أن يتباهى أكثر شيء بـ «إنجازاته» الأمنية، ولّمح إلى أنه لا يستطيع أن يتكلم عنها كلها، لأنها في معظمها سرية.

وقال كتيب صادر عن ديوان رئيس الحكومة وشمل تقريرًا عن عمل أولمرت وحكومته إن «**النشاط الأمني لهذه الحكومة كان واسع النطاق، غير أن أجزاء واسعة منه ليست معروفة للجمهور الإسرائيلي العريض**»[١١].

وأضاف التقرير أن «الإنجازات» التي يمكن الحديث عنها هي:

- أولاً- **حرب لبنان الثانية، التي غيرت الواقع الأمني في الحدود الشمالية بصورة كبيرة للغاية**. وينطوي قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ على أهمية فائقة، لأنه هدف إلى توفير ردّ سياسي وأمني على التهديدات المتربصة بالمستوطنات الإسرائيلية الشمالية.
- ثانيًا- **عملية «الرصاص المصبوب» في غزة، التي أدّت إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمنظمات «الإرهابية» الفلسطينية، وإلى زيادة الوعي والنشاط في العالم من أجل منع عمليات تهريب الأسلحة والوسائل القتالية إلى قطاع غزة، وإلى تحسين قوة الردع الإسرائيلية**. وستؤدي هذه العملية إلى نشوء واقع أفضل للمستوطنات الإسرائيلية الجنوبية، علاوة على أنها حظيت بغطاء دولي مهم بلغت ذروته في قيام ستة من زعماء الدول المركزية في أوروبا بزيارة القدس والإعراب عن تأييدهم لمواقف إسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها.
- ثالثًا- استمرار عمليات الجيش الإسرائيلي ضد «البنى التحتية الإرهابية» في الضفة الغربية.

وقد حدا تباهي أولمرت بـ «إنجازاته» الأمنية السرية بأحد المعلقين العسكريين الإسرائيليين[١٢] إلى القول إن هناك شكّا فيما إذا كانت إسرائيل قد شهدت، على مرّ تاريخها، رئيس حكومة تباهى بقرارات اتخذها ولا يستطيع الحديث عنها، على غرار أولمرت. ونقل عن المقربين منه قولهم إن «المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لم تحظ في السابق برئيس حكومة مؤيد وداعم لها أكثر منه».

إفلاس «اليسار الصهيوني»

لجأ كثيرون من المحللين السياسيين في إسرائيل (على غرار ناحوم برنياع في يديعوت أحرونوت وآري شفيط في هآرتس وشالوم يروشالمي في معاريف وغيرهم) إلى قراءة أسباب انهيار حزبي «اليسار الصهيوني»- العمل وميرتس- في الانتخابات العامة، والذي دلّ عليه حصولهما معًا على ستة عشر مقعدًا فقط في الكنيست الحالي، عبر منظار رأوا من خلاله إلى أن **نجاح حزب كديما في اجتذاب مصوتين تقليديين لهذين الحزبين هو السبب الرئيس الواقف وراء انهيارهما**.

وفي نظر هؤلاء، في معظمهم، فقد استند هذا النجاح إلى عاملين:

- الأول- دبّ مشاعر الخوف في أوصال الناخبين الإسرائيليين من مغبة عودة رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، إلى سدّة رئاسة الحكومة الإسرائيلية.
- الثاني- خلق الانطباع أنه فقط في وسع رئيسة كديما، تسيبي ليفني، أن تهزم نتنياهو وتمنع عودته، علاوة على أنها أصلاً غير متنائية في مواقفها السياسية عن مواقف ذلك اليسار.

أسباب انهيار ميرتس

إن هذا المنظار لم يقتصر على المحللين السياسيين الإسرائيليين، وإنما ميّز أيضًا عددًا من قادة هذا اليسار الصهيوني. ومن هؤلاء عضو الكنيست السابق والسكرتير الأسبق لحركة «السلام الآن» المناهضة للاحتلال والاستيطان، موشيه راز، المرشح الخامس في قائمة ميرتس الانتخابية، التي فازت بثلاثة مقاعد في الانتخابات.

يقول راز: «إن أحد أسباب تراجع اليسار الصهيوني في إسرائيل هو وجود حزب ديماغوغي على غرار كديما. فهذا الحزب يتحدث مثل اليسار. من الناحية الكلامية يتحدثون في كديما بصورة ليست بعيدة عن ميرتس، بل وتكاد تكون قريبة جدا. لكن من الناحية الفعلية فإن كديما قريب جدا من أفيغدور ليبرمان (زعيم «حزب إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف). إنهم في كديما يتحدثون على دولتين للشعبين، وعلى وجوب التوصل إلى اتفاق، وليفني تقول إن هناك حمامة تقف على شرفة النافذة، لكنهم من الناحية الفعلية شنوا حربا على غزة وأخرى على لبنان، وكلتا الحربين لم يكن لزوم لهما. وهم أقاموا مستوطنات، ولم يجروا مفاوضات جادة مع الفلسطينيين. حتى نتنياهو وقع على اتفاقي الخليل وواي ريفر عندما كان رئيسًا للحكومة، وتحادث مع ياسر عرفات وانسحب من جزء من الضفة الغربية، أما كديما فإنه لم يتقدم خطوة واحدة في هذا الشأن»[١٣].

إلى هذا السبب يضيف راز سببين آخرين، على الوجه التالي:

«إن الأول هو **سبب ديمغرافي**، إذ علينا أن نأخذ بالحسبان أن الأشخاص **الذين يصوتون لليسار**، وهذا تعميم لكنه يبدو صحيحًا في أغلب الأحيان، **ينجب كل منهم ولدين على الأكثر. وفي مقابل ذلك فإن الأشخاص الذين يصوتون لأحزاب الليكود وشاس ويهدوت هتوراة، وهم بطبيعة الحال متدينون ومحافظون وتقليديون، ينجب كل منهم أولادا أكثر**». ويمكن إدراج واقع أنه هاجر إلى إسرائيل خلال الأعوام الخمسة عشر - العشرين الفائتة قرابة مليون ونصف المليون شخص من دول الاتحاد السوفييتي السابق في نطاق هذا السبب، برأيه. فهؤلاء يشكلون عشرين بالمئة من عدد المصوتين في الدولة، وباستثناء ستة بالمئة صوتوا لميرتس منهم، فإن أربعة وتسعين بالمئة صوتوا لحزب كديما والأحزاب التي على يمينه وخصوصا لـ«إسرائيل بيتنا»، ارتباطًا بأصول تقاليدهم السياسية.

أمّا السبب الثاني فهو **انهيار «عملية السلام»**. فبالنسبة للجمهور في إسرائيل، بغض النظر عما إذا كان هذا الأمر صحيحا أم لا، فقد حاول (رئيس حزب العمل ورئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه) إيهود باراك إعطاء الفلسطينيين كل شيء في كامب ديفيد العام ٢٠٠٠، غير أنهم ردوا على ذلك بالعنف. وبالنسبة لهذا الجمهور، وهنا أيضا بغض

النظر عما إذا كان هذا صحيحا أم لا، فإن باراك انسحب من لبنان العام ٢٠٠٠ ورد حزب الله على ذلك بالعنف. كما أن (رئيس الحكومة الإسرائيلية السابقة) أريئيل شارون انسحب من غزة العام ٢٠٠٥ ورد الفلسطينيون بالعنف. إن هذه الأوضاع أضعفت اليسار الإسرائيلي بصورة كبيرة للغاية، على حدّ قوله.

وبشأن وجود عامل ذاتي أيضًا لهذا الانهيار قال راز: «لقد **ارتكب اليسار أخطاء، منها أنه لم يبرز الفوارق بينه وبين كديما**، ولم يوضح للجمهور العريض ماهية هذه الفوارق، ولذا فإن الكثيرين صوتوا لكديما بسبب كراهيتهم لنتنياهو وخوفهم منه». ونفى أن حزبه- ميرتس- لم يشكل في واقع الأمر بديلا لأحزاب الوسط واليمين، لأنه أيد حربي لبنان وغزة، مصرًا على القول: «هذا ليس دقيقا. أنا شخصيا كنت ضد الحربين المذكورتين. وشاركت في المظاهرة ضد الحرب على غزة سوية مع الجبهة الديمقراطية والتجمع الوطني. صحيح أن ميرتس أيد العملية العسكرية في غزة لكنه طالب بوقفها بعد بضع ساعات. وأنا أعتقد أنه ينبغي أن نفرّق بين ما تؤمن به وبين ما يساعدك من الناحية الانتخابية. فأنا ذهبت لأشارك في المظاهرة ضد الحرب على غزة لكني كنت أعرف أن معظم الجمهور الذي يؤيد ميرتس كان يؤيد الحرب. ولا أعتقد أنه لو عارض ميرتس الحرب على غزة لكان حصل على عدد أكبر من الأصوات».

غير أنّ **يوسي سريد**، الوزير السابق الذي كان زعيمًا لميرتس وأحد أقطاب «اليسار الصهيوني»، رأى أن **الحرب على غزة كانت بمثابة امتحان مصيري آخر لليسار الإسرائيلي، وقد سقط فيه سقوطًا مدويًا**. واعتبر أن هذا اليسار كان، قبل تلك الحرب، أحد أبرز المدفونين في «القبر الجماعي» الذي حفرته الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦ وأهالت التراب فيه على مجموعة من ساسة إسرائيل وعسكرها وإعلامييها. ومردّ ذلك أنه لم يفعل ما كان يتعيّن عليه أن يفعله (وهو معارضة الحرب بصريح العبارة من دون أدنى تلعثم) وبقي يمارس «الرقص على حبلين»، بين المعارضة وبين التأييد للحرب، بمسوّغ أنها «عادلة» و «مبرّرة». وكان يتوجب على هذا اليسار أن يفهم باكرًا- في قراءة سريد- أن انضمامه إلى الإجماع حتى لو كان متحفظًا بعض الشيء من شأنه فقط أن يؤجّج تهافت إسرائيل نحو عمق لبنان. وتساءل: إذا لم ينهض هذا اليسار في وقت الامتحان فمتى كان في نيته أن ينهض على قدميه؟.

ورأت عضو الكنيست السابقة من حزب ميرتس، زهافا غالئون، في مقابلة مطولة أدلت بها إلى صحيفة هآرتس (٣ نيسان ٢٠٠٩)، أن هناك محطتين مفصليتين ساهمتا بشكل كبير في فقدان الحزب تميزه وبريقه، وهما: تأييد الحرب على لبنان، وتأييد الحرب على غزة.

وقالت إن الحزب «بدأ يحتضر في العام ٢٠٠٠ وتوفي في العام ٢٠٠٩»، مضيفة أن تأييده الحرب على لبنان والحرب على غزة وضعه في دائرة الإجماع الصهيوني، في حين كان المطلوب منه هو أن يتميز حتى لو على حساب مواقف لا تلقى التأييد.

وأوضحت أن قادة الحزب اتخذوا مواقف متشددة مؤيدة للحرب على لبنان، فمثلاً قال يوسي بيلين، الرئيس السابق للحزب، في اجتماع خلال الحرب إنه يجب «قصف سورية أيضا إذا ما تطلب الأمر». وأكدت أن الرئيس الحالي للحزب حاييم أورون وعضو الكنيست السابق أفشالوم فيلان كانا من أشد المتحمسين للحرب، والوحيد الذي أيد موقفها المعارض هو عضو الكنيست السابق ران كوهين.

وأضافت أن ميرتس ومؤيديه دعموا الحرب ومنحوها الشرعية، ما أزال الفوارق بين ميرتس وكديما وجعل مصوتي ميرتس يفضلون التصويت لتسيبي ليفني لأنها تقود الحزب الأكبر الذي يمكنه وقف زحف بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة.

كما رأت أن ميرتس فقد طريقه وجاذبيته، اللتين كان يحظى بهما في حقبة قيادة شولاميت ألوني. وأماطت اللثام عن وجه آخر ليوسي بيلين، الذي يحب أن يظهر في مظهر رجل السلام، مقتبسة عنه جملة كان يرددها باستمرار خلال النقاشات: «أنا لست أقل وطنية من أفيغدور ليبرمان».

وقالت غالئون إن رئيس الحكومة أولمرت استطاع أن يضع قادة ميرتس تحت جناحه، وشل قدرتهم على إبداء مواقف موضوعية، من خلال اجتماعاته المتكررة معهم وحديثه عن المفاوضات مع الفلسطينيين. وأضافت أن أولمرت وليفني تبنيا شعارات السلام وخاضا حربين خلال ثلاثة أعوام، وأنهما استطاعا التلاعب بالجمهور بالقول إنهما «يصنعان السلام»، وفي الوقت ذاته شنّا الحروب التي عادت بالفائدة على اليمين. وتابعت: «لا يكفي الخطاب عن السلام. ما قيمة الخطاب وهم يشنون الحروب ويواصلون البناء في المستوطنات ولا يخلون البؤر الاستيطانية غير القانونية؟».

إن الكلام السالف كله مُوّجه، أساسًا، إلى حزب ميرتس، الذي هبط تمثيله في الكنيست الـ ١٦ إلى ستة مقاعد (خلال الانتخابات العامة في العام ٢٠٠٣)، بعد أن فاز بعشرة مقاعد في الانتخابات العامة التي سبقتها للكنيست الـ ١٥ في العام ١٩٩٩. وفي انتخابات ٢٠٠٦ للكنيست الـ ١٧ هبط إلى خمسة مقاعد، ليهبط في آخر انتخابات إلى ثلاثة مقاعد، وليحتل مكانة الحزب العاشر من مجموع اثني عشر حزبًا فازت في هذه الانتخابات.

وفي الإمكان أن نستشف أن **مسيرة انهيار ميرتس قد بدأت منذ العام ٢٠٠٠**، التي تعتبر سنة مفصلية للغاية، على أكثر من مستوى وصعيد. ففيها تفجرت المفاوضات بشأن ما بات يعرف بـ «الحل الدائم» للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، والتي دارت في إطار قمة كامب ديفيد. وكان من حصيلة ذلك أن عادت الأوضاع إلى المربع الأول، ولعل الأصح القول إن تلك المفاوضات لم تغادر هذا المربع أصلاً. وفي إثر ذلك شهدنا عودة إسرائيلية عامدة إلى سياسة النظر التقليدية للشعب الفلسطيني والشعوب العربية جمعاء عبر فوهة المدفع، والتي كانت قد أخلت مكانها، بصورة مؤقتة، لسياسة تسوية ومصالحة تقف في صلبها، على ما يبدو، غاية الاحتواء والتهرّب من دفع المستحقات اللازمة لا أكثر. وكما لم يعد خافيًا على أحد، فإن هذه العودة انطوت على تصعيد للسياسة الداخلية، المتعلقة بعلاقة الدولة والأكثرية اليهودية مع الفلسطينيين في الداخل.

كما أن صعود أريئيل شارون، مع ما يحمله على كتفيه من إرث سياسي وعسكري عدواني بشأن الشعب العربي الفلسطيني عامة والفلسطينيين في إسرائيل خاصة، إلى سدّة رئاسة الحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠٠١، يُعدّ من تداعيات أحداث العام ٢٠٠٠.

وفي العام ٢٠٠٠ اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وما عرف باسم «هبّة أكتوبر» بين صفوف الفلسطينيين في إسرائيل.

ويؤكد د. مناحيم كلاين، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان وأحد رواد مبادرة جنيف، أن ميرتس واليسار الصهيوني عمومًا لم يعودا ذوي صلة، بعد مرور تسعة أعوام على تلك الأحداث. فهما كرسا حل الدولتين وتقسيم القدس ونهاية الاحتلال، وعلماه حتى لليمين «الناعم» (كديما)، ولكنهما فشلا في محاولة الإقناع بأن هذا الحل هو

ذو صلة هنا والآن، وأن هناك شريكا فلسطينيا. وقد ساعد في ذلك تأييد اليسار لإخلاء المستوطنات من قطاع غزة بصورة أحادية الجانب، حيث وافق الجمهور في إثر الأحداث التي تلت هذه الخطوة على السير وراء شعار «رحلنا عن غزة فحصلنا على (صواريخ) القسام، لأنهم (أي الفلسطينيون) يريدون النقب أيضا»[١٤].

بالإضافة إلى هذا ثمة سببان جوهريان آخران لما آلت إليه حال ميرتس، برأي كلاين، وهما:

- الأول- **اليسار الصهيوني في معظمه يقوم بتدوير الزاوية الحادة المسماة حق العودة**. فهو يرفض النظر باهتمام إلى «ملف ١٩٤٨» بالنسبة للفلسطينيين، ويعتقد أن جوهر المشكلة هو الاحتلال (منذ ١٩٦٧). هو يفعل ذلك لأسباب تكتيكية بعض الشيء (حتى يحشد تأييدا أوسع لبرامجه السلمية)، ولأسباب جوهرية أكثر من ذلك ناجمة عن كونه غير ناضج للتنازلات في هذا المجال. والجمهور الإسرائيلي يشعر بهذه الفجوة ولا يعتقد أن هناك شريكا فلسطينيا. كما أن مواجهة قضية اللاجئين تستوجب الالتفات أيضا إلى اللاجئين الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، الذين يفضل اليسار تجاهل وجودهم.
- الثاني- **اليسار الصهيوني غير متحرّر من الشرك الأمني**. فباعتباره طرفا وطنيا وصاحب التزام أمني يصعب عليه الاعتراض على الخطوات الأمنية التي تدافع عن مواطني إسرائيل في الظاهر، لكنها تزيد من التوسع الإقليمي والسيطرة على الفلسطينيين، وتتسبب في اجتذاب المزيد من الميزانيات والقوة والتأثير والمكانة الاعتبارية الاجتماعية. هذا اليسار يتوقع تنازل الفلسطينيين عن «الإرهاب» أولا، الأمر الذي يسهل إقناع الجمهور الإسرائيلي باختيار السلام مع الأمن. غير أن انهيار مشروع السيطرة على الفلسطينيين لا بُدّ أن يعتمد على الانتقادات الشاملة الموجهة إلى جهاز الأمن، في حين أن اليسار يفضل التحدث على «أعمال شاذة» في ممارسات الجيش وتأييد المراحل الأولى من الحروب المدمرة. واليمين بدوره شخّص نقطة الضعف وانتقل من الحديث عن أرض إسرائيل الكبرى إلى ممارسة الخطاب الأمني الذي يعزز من قوة الهيكلية القائمة ويعزف على أوتار الخوف.

تراجع حزب العمل

إذا كانت أول ملاحظة بشأن تأثير نجاح كديما على انهيار «اليسار الصهيوني» تنطبق، بكيفية ما، على حزب ميرتس، ومن شأنها أن توضح جانبًا من عوامل ضعفه الراهن، فإن تأثيرها على تراجع حزب العمل يبدو ضئيلاً بعض الشيء. **وقد بدأ تراجع هذا الحزب في العام ٢٠٠٠** أيضًا، في ظل ما حدث في قمة كامب ديفيد. وبلغة أكثر من باحث ومحلل فإن رئيس الحزب، إيهود باراك، الذي كان في إبان تلك القمة رئيسًا للحكومة الإسرائيلية بعد ولاية حكومة يمينية برئاسة نتنياهو (تولت الحكم إثر فوزها في الانتخابات العامة العام ١٩٩٦، والتي جرت عقب مقتل رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين)، تنكر للجانب العملي التدرجي لاتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبدلا من ذلك اقترح قمة واحدة وحلاً حادًا وسريعًا يضع نهاية للنزاع مرة واحدة وأخيرة، متناسيًا أن السياسة ليست معادلات رياضية، وأن مئة سنة من النزاع ليس في الإمكان حلها بقمة تستمر أسبوعًا ولا باتفاق واحد. غير أن باراك تمسك

بالرأي القائل: إما كل شيء وإما لا شيء. وهذا كان بمثابة الخطأ القاتل الذي ارتكبه، والذي انهار عنده هو، وانهار حزب العمل ومعسكر السلام الإسرائيلي كافة معه.

وفي واقع الأمر فإن حزب العمل ما زال، منذ اتفاق أوسلو وحتى قمة كامب ديفيد وما ترتب عليها، يراوح على المستوى الإسرائيلي بين سيرورتين توضحان مبلغ مراوغته وتخبطه العام:

- الأولى- أنه أصبح يحيل، في الذهنية الإسرائيلية العامة، خصوصًا منذ أوسلو وما عناه من طريق مغايرة لم تكن مشقوقة من قبل، إلى التماهي مع الآخر الفلسطيني أو العربي (في أعقاب أوسلو توصل إلى اتفاق سلام مع الأردن، وبدأ مفاوضات مع سورية تردّد خلالها أنه على استعداد للانسحاب من هضبة الجولان المحتلة مقابل سلام كامل معها).
- الثانية- أنه انقلب بنفسه، منذ كامب ديفيد، على تلك الطريق المغايرة وأساسًا إزاء الصراع مع الفلسطينيين، والتي سبق أن بدا أنه يحاول أن يدفع بها قدمًا.

بحسب ما أكد مناحيم كلاين أعلاه فإن **ميرتس واليسار الصهيوني عمومًا لم يعودا ذوي صلة، على الصعيد السياسي العمومي، بعد مرور تسعة أعوام على كامب ديفيد**. لكن على الرغم من ذلك «كانت هناك فرصة لأن يكونا ذوي صلة على الصعيد الاقتصادي- الاجتماعي في الأقل، لو أنهما بقيا في يسار الخريطة السياسية»، بحسب ما يؤكده البروفسور غابي شيفر، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس[١٥].

وهو يضيف: كان الحزبان في الماضي- البعيد جدًا- ينتميان إلى ما يمكن وصفه بالمعسكر الاشتراكي- الديمقراطي المعتدل، لكنهما لم يعودا كذلك، وفي الوقت الحالي بات هذا المعسكر، عقب ضعف هذين الحزبين، أقرب إلى الاندثار كليًا من الخريطة السياسية في إسرائيل.

ويعتقد شيفر أنه حتى لو اغتنما فرضًا هذه الفرصة فسيبقى هناك شك كبير في أن يؤدي ذلك إلى وقف مسيرة تراجعهما، نتيجة اعتبارات تتعلق بطبيعة المجتمع الإسرائيلي لا بطبيعة اليسار عامة. فمنذ إقامة إسرائيل في العام ١٩٤٨ كان واضحًا للجميع تقريبًا أن هناك «رايتين» لا تستطيع - و حتى الآن- أن ترفعهما معًا في آنٍ واحد. الأولى هي «راية الأمن» والمرتبطة في شكل أساس باستمرار أو حل النزاع الإسرائيلي- العربي- الفلسطيني؛ أما الثانية فهي «راية الرفاه الاجتماعي والاقتصادي».

ولغاية هذا اليوم ما انفك الأمن هو القضية المركزية (بل وحتى الوحيدة) التي تقف في رأس جدول أعمال سلطات الدولة، وبتأثير هذه السلطات الحاسم، ما انفك الأمن في رأس أجندة مواطني الدولة أيضًا. وقد كان واضحاً، في كل مرة يتمّ فيها بحث تخصيص الموارد، أن المؤسسة الأمنية والعسكرية ستحصل على الميزانية التي تطلبها.

وقد نجم تفضيل الجيش وأجهزة الأمن على باقي أجهزة الدولة (وخاصة جهاز الرفاه) بالدرجة الأولى عن قدرة رجالات المؤسسة الأمنية على إقناع المواطنين الإسرائيليين أن الدولة تواجه تهديدات وجودية، وأن المؤسسة الأمنية هي مؤسسة ناجعة ورادعة وقادرة على أن تتصدى بنجاح لهذه التهديدات.

الآن بات من الواضح أن مؤسسة الأمن الإسرائيلية عاجزة عن توفير الردع الذي تتحدث عنه. لكن على الرغم من

ذلك فإن معظم مواطني الدولة ما انفكوا يكنون التأييد والتقدير للجيش وللمؤسسة الأمنية. إن هذه الحقيقة، بالإضافة إلى السيطرة المطلقة للمؤسسة الأمنية على التفكير والتخطيط العسكريين، يتيحان لهذه المؤسسة مواصلة التمتع من تخصيص الموارد وفقاً لرغباتها، وليس بموجب الاحتياجات الواقعية. فكم بالحري عندما لا يطرح أي حزب من الأحزاب الكبرى حلولاً حقيقية للوضع المتدهور الذي يقبع فيه جهاز الرفاه الإسرائيلي بأكمله.

ويرى شيفر أن إقامة حزب اشتراكي- ديمقراطي حقيقي، أو تحوّل حزبي العمل وميرتس إلى حزبين يتبنيان قولاً وعملاً سياسة اشتراكية ديمقراطية واضحة، وكذلك استبدال معظم زعماء الحزبين، وصياغة برنامج واضح يتصدى للأوضاع السياسية والاقتصادية- الاجتماعية، والمسائل المرتبطة بها، هو الكفيل فقط بتحقيق التغيير المنشود. وإذا ما صيغ البرنامج بصورة جلية وواضحة فإنه سيحظى بتأييد ملموس لدى أوساط كثيرة في المجتمع الإسرائيلي، تتفق في الجوهر مع مثل هذه المفاهيم وبالأخص في ضوء الأزمات الخطرة التي تجتاح إسرائيل، والتي يتم كنسها وإخفاؤها تحت البساط، من جانب زعماء جميع الأحزاب في إسرائيل. وفي حال حدوث ذلك فسيكون بمثابة «التغيير» الأهم في إسرائيل والذي سيؤدي أيضاً إلى تعزيز الديمقراطية الإسرائيلية المتعثرة والحد من الفساد، وإلى تعميق تدخل وتأثير المزيد من المواطنين في السياسة الإسرائيلية.

أمّا كلاين فيعتقد أن الطريق التي تفضي إلى إعادة بناء اليسار الصهيوني تمر عبر المواجهة الشجاعة للقضايا التي تطرّق إليها، في معرض تشخيصه أمراض هذا اليسار، وإبراز الدولة الثنائية القومية وغير الديمقراطية التي نعيش فيها منذ اليوم. في المقابل يتوجب إظهار صهيونية جديدة وتبني رؤية أمنية لا تؤدي إلى إفشال حل الدولتين.

دوامة انعدام الاستقرار السياسي باقية على حالها

ثمة **نتيجة واحدة، على الأقل، أسفرت عنها انتخابات الكنيست الثامن عشر، تبدو مؤكّدة تمامًا، وهي دخول إسرائيل، مرة أخرى، في خضم دوامة انعدام الاستقرار السياسي**، والتي سبق أن أدّت على مدار العقدين الفائتين إلى عرقلة إمكان انتهاء الولاية القانونية لكل من الحكومات الإسرائيلية المختلفة.

وعلى الرغم من أنه يحلو لإسرائيليين كثيرين أن يعزوا هذه الدوامة إلى طريقة الانتخابات المتبعة) النسبية القطرية(أو إلى نسبة الحسم المنخفضة في رأيهم (٢ بالمئة) فقط، إلا أن العامل الرئيس الواقف وراء ذلك هو في واقع الأمر عامل جوهره سياسي بامتياز. ونقصد الجوهر المترتب على بلوغ السياسة الإسرائيلية العامة الباب الموصود، بصورة تكاد تصبح دورية.

ومع أنه تمّ تأليف حكومة إسرائيلية جديدة («حكومة نتنياهو الثانية») تسلمت مهمات عملها بدءًا من الفاتح من نيسان ٢٠٠٩، إلا أن بنيتها العامة تؤثر في مدى استقرارها.

إننا عادة نركّز على السياسة العامة للحكومات الإسرائيلية المختلفة، علمًا أن بنيتها العامة أيضًا أدت دورًا لا يُستهان به في عدم استقرار تلك الحكومات خلال الأعوام القليلة الفائتة.

لا بُدّ من الإشارة، بداية، إلى أن طريقة الانتخابات العامة المتبعة في إسرائيل منذ إقامتها (الطريقة النسبية القطرية)،

والتي كانت متبعة لدى المستوطنين اليهود أيضًا خلال ما عُرف بـ «فترة الييشوف» (قبل سنة ١٩٤٨)، قد أدّت، في المحصلة العامة، إلى نشوء منظومة حزبية إسرائيلية متعددة. وتقريبًا فقد كان كل برلمان من البرلمانات الإسرائيلية الثمانية عشر، التي تمّ انتخابها إلى الآن، مُشكّلاً من عشرة أحزاب على الأقل. ولم يحدث قطّ أن حظي حزب واحد بأكثرية برلمانية مطلقة تؤهله الاستفراد بتأليف حكومة، وعليه فإن الحكومات الإسرائيلية كلها كانت تقوم وتسقط على أساس التحالفات الحزبية.

إن «حكومة نتنياهو الثانية» لا تختلف، من هذه الناحية، عن الحكومات الإسرائيلية السابقة كافة. بيد أنها تستند إلى تحالف مؤلف من ستة أحزاب تحتل مجتمعة أربعة وسبعين مقعدًا في الكنيست من مجموع مئة وعشرين مقعدًا. وهذه الأحزاب هي: الليكود (٢٧ مقعدًا)؛ «إسرائيل بيتنا» (١٥)؛ «العمل» (١٣)؛ شاس (١١)؛ «البيت اليهودي» (٣). وهناك حزب سادس يؤيد هذا التحالف من خارجه، وهو حزب «يهدوت هتوراة» الديني المتشدّد، الذي فاز بخمسة مقاعد في الانتخابات الأخيرة.

نتائج انتخابات الكنيست الـ ١٨ (٢٠٠٩) والـ ١٧ (٢٠٠٦)

[بحسب عدد المقاعد]

الحزب	٢٠٠٦	٢٠٠٩
كديما	٢٩	٢٨
العمل (في ٢٠٠٦ خاضها مع ميماد)	١٩	١٣
شاس	١٢	١١
الليكود	١٢	٢٧
إسرائيل بيتنا	١١	١٥
الاتحاد الوطني- المفدال	٩	٤
جيل- حزب المتقاعدين	٧	٠
يهدوت هتوراه- أغودات يسرائيل	٦	٥
ميرتس	٥	٣
القائمة العربية الموحدة	٤	٤
الجبهة الديمقراطية	٣	٤
التجمع الوطني	٣	٣
البيت اليهودي	-	٣

في الظاهر توحي القاعدة البرلمانية الداعمة لحكومة نتنياهو (٧٤ مقعدًا) بكونها مستقرة نسبيًا. وقد سبق أن شهدت إسرائيل تأليف حكومات ارتكزت إلى قاعدة برلمانية مقلصة أكثر.

لكن في العمق تبقى هذه القاعدة معرضة للقلاقل والهزات لأسباب سياسية وبنيوية كثيرة، لعل أهمها ما يلي:

- أولاً- لقد بات من «الأسرار المفضوحة» أن **هذا التحالف قائم على أساس شراكة ءليست طبيعية» وإنما اضطرارية** (لأسباب تحيل، عدا عن الدوافع الشخصية المحضة، إلى «مسوغات وطنية» كثيرة في مقدمها تحديات السياسة الإسرائيلية الخارجية ارتباطًا بـ «المشروع النووي الإيراني» وتبدل الإدارة الأميركية). وثمة فجوات أيديولوجية كبيرة بين أقطاب هذا التحالف فيما يتعلق بداية بالمواقف السياسية (حزبا الليكود و«إسرائيل بيتنا» يعارضان المفاوضات مع الفلسطينيين تحديدًا وحزب العمل يؤيدها)، ومن ثم بقضايا داخلية أخرى على غرار علاقة الدين بالدولة (حزب «إسرائيل بيتنا» علماني تمامًا وحزبا شاس و «البيت اليهودي» متشددان دينيًا).
- ثانيًا- إن **وزن الحزب الحاكم- الليكود- في هذا التحالف الخُماسيّ ضئيل للغاية. ومجرّد ذلك يشكل قيدًا كبيرًا عليه في حال قيامه بأي مسعى ينوي أن يدفع من ورائه مواقف سياسية معينة قدمًا**، خصوصًا إذا كانت تتضاد مع مواقف أي من أقطاب التحالف. تجدر الإشارة هنا إلى أن «ورقة موقف» في هذا الشأن، صدرت في الآونة الأخيرة عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»[١٦]، أكدت أن واقع تحوّل الحزب الحاكم إلى أقلية في التحالف الحكومي هو ظاهرة جديدة في تاريخ الحكومات الإسرائيلية قاطبة، ولم تُدرس أبعادها بصورة معمقة إلى الآن. وقد أعادت بداية هذه الظاهرة إلى أواسط التسعينيات من القرن العشرين الفائت. ولدى إضافة مسألة تعدّد الأحزاب المؤلفة للتحالف إلى هذا الواقع تكون المحصلة شبه الحتمية هي تفاقم احتمالات عدم استقرار الحكومة، على خلفية أن إقدام أحد الشركاء الرئيسيين على الاستقالة من الحكومة لأسبابه المخصوصة قد يطيح بها مرة واحدة. مثلاً يكفي في الحكومة الإسرائيلية الحالية أن يستقيل واحد من أحزاب «إسرائيل بيتنا» و «العمل» وشاس حتى ينفرط عقدها كليًا وتفقد الغالبية البرلمانية التي تضمن بقاءها. وعلاوة على ضآلة وزن الحزب الحاكم فإن هذه التركيبة المعقدة والحساسة تشحذ قدرات الابتزاز لدى الأحزاب على الصعد كافة، وتضيّق حيز المناورة أو حتى المساومة لدى رئيس الحكومة، على شتى المستويات.

ثمة جانب آخر يرتبط بالبنية العامة لحكومة نتنياهو الثانية هو حجمها الكبير، إذ أنها تضم ثلاثين وزيرًا وسبعة نواب وزراء، وهي ثاني حكومة إسرائيلية تضم هذا العدد المتضخم من الوزراء بعد حكومة أريئيل شارون الأولى في سنة ٢٠٠١. ويرجع ذلك إلى وجود حاجة لإشباع شهوة السلطة والقوة لدى أحزاب التحالف. وبذا تنشأ الظروف التي تتيح توزيع السلطة والقوة من دون مراعاة للمؤهلات والكفاءات، وتبديل الوزراء من دون النظر إلى أدائهم، وإنشاء وزارات ودوائر حكومية من دون اكتراث إلى مدى الحاجة إليها، وإسقاط حكومات قبل الأوان من دون إقامة أي وزن للمصلحة العامة.

كما أن هذا الحجم الكبير للحكومة يشكل عبئًا شديد الوطأة على مصروفات الميزانية العامة لإسرائيل، التي بدأت تواجه ذيول الأزمة الاقتصادية العالمية. لكن الأمر الأهم هو أن الوزراء ونوابهم، في معظمهم، هم أعضاء في الكنيست، وبالتالي فإن عدد أعضاء الكنيست الذين سيكونون منشغلين في تسيير أعمال الحكومة، باعتبارها سلطة تنفيذية، هم نحو ثُلث أعضاء السلطة التشريعية. ويعني هذا تقلص عدد أعضاء هذه السلطة الأخيرة الذين سيكونون

متفرغين للتشريع ومهمات البرلمان الأخرى، على لجانه الكثيرة. وذلك في وقت لا تنفك فيه المؤشرات الإسرائيلية المتخصصة تنوه بهبوط نسبة الثقة التي يوليها المواطنون إلى مؤسسات الحكم الإسرائيلية خلال الأعوام القليلة الفائتة، وأساسًا البرلمان والمؤسسة القضائية، كما تنوه بتآكل دور البرلمان في الحياة السياسية الإسرائيلية العامة.

مثلاً **أظهر استطلاع مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠٠٨** [١٧] **أن نسبة الإسرائيليين، الذين يثقون بالأحزاب السياسية، لا تتجاوز الـ ١٥ بالمئة**. ومع أن نسبة الذين يثقون بالكنيست أكبر من نسبة الذين يثقون برئيس الحكومة، إلا أنها لم تتجاوز الـ ٢٩ بالمئة (بلغت نسبة الذين يثقون برئيس الحكومة ١٧ بالمئة). وكانت أعلى نسبة (٧١ بالمئة) هي للذين يثقون بالجيش الإسرائيلي.

من ناحية أخرى أظهر الاستطلاع نفسه أن هناك **انخفاضًا بنسبة ١٢ بالمئة في الذين يثقون بالمحكمة الإسرائيلية العليا**، بالمقارنة مع مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠٠٧، والذي بلغت هذه النسبة فيه ٦١ بالمئة، في حين لم تتجاوز في مؤشر ٢٠٠٨ نسبة الـ ٤٩ بالمئة. وقد ظلت صلاحيات هذه المحكمة ومكانتها العامة في محور الجدل خلال العام ٢٠٠٨، على خلفية استمرار «الحرب» التي أعلنها وزير العدل الإسرائيلي، دانيئيل فريدمان، عليها[١٨].

أمّا فيما يتعلق بالفساد فقال **٩٠ بالمئة** من الذين شملهم استطلاع مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠٠٨ إن **الفساد في إسرائيل متفش للغاية** (٦٠ بالمئة) أو متفش على نطاق كبير (٣٠ بالمئة) وفقط نسبة واحد بالمئة قالت إنه لا يوجد فساد في إسرائيل[١٩].

تجدر الإشارة إلى أنه مباشرة بعد ظهور نتائج الانتخابات العامة بدأ في إسرائيل جدل متواتر بشأن ضرورة تغيير طريقة الانتخابات المتبعة، النسبية القطرية، علّ «الدواء الشافي» لأمراض السياسة الإسرائيلية يكمن في هذا التغيير.

إن السؤال المطروح الآن هو:

ما هي احتمالات نجاح المساعي الراهنة الرامية إلى تغيير طريقة الانتخابات الإسرائيلية في بلوغ هدفها؟.

بطبيعة الحال ليست هذه أول مرة يطفو فيها موضوع تغيير طريقة الانتخابات على سطح الأجندة الإسرائيلية العامة. وكان ديفيد بن غوريون، أول رئيس حكومة في إسرائيل والمؤسس الفعليّ لها، من أوائل الذين نبهوا إلى الثغرات البنيوية في هذه الطريقة، وعمل شخصيًا من أجل استبدالها. ففي تشرين الأول ١٩٤٨ بادر إلى استصدار قرار حكومي يؤيد إتباع طريقة انتخابات بحسب نظام الأكثرية، طبقا للنموذج البريطاني. وقد كان يتخوف من إمكان أن لا تمنح الطريقة النسبية أغلبية في الكنيست لأي حزب من الأحزاب وأن تفضي بالتالي إلى فرض نظام ائتلافي مثقل ومعقد، لإدراكه أن هذا الأمر سيؤدي إلى تقويض الاستقرار وإعطاء الأحزاب الصغيرة القدرة على إسقاط الحكومات خدمة لمصالحها الفئوية الضيقة.

وعلى الرغم من أن الواقع أثبت فيما بعد صحة شكوك بن غوريون وهواجسه، إلا أن اقتراحاته في هذا الخصوص رفضت جملة وتفصيلا، من قبل الأحزاب الدينية التي تخوفت من فقدان قواعد قوتها ونفوذها في خضم طريقة الانتخاب بالأكثرية. وحاول بن غوريون لاحقًا تغيير طريقة الانتخاب بضع مرات. وانضمت شخصيات سياسية إسرائيلية أخرى إلى هذه المساعي، غير أنها أحبطت كلها بسرعة من قبل الكتل البرلمانية الصغيرة، وفي مقدمها الأحزاب

الدينية، التي منحها انضمامها الدائم إلى التحالف الحكومي القدرة على عرقلة وإحباط أية مبادرة تهدف إلى إجراء «إصلاح انتخابي»[٢٠]. وفي الوقت الحالي لا يبدي السياسيون في إسرائيل، في معظمهم، حماسة خاصة للنهوض بهذا العبء ودفع ثمنه السياسي، خصوصًا في ضوء كونهم نتاجًا لأكثر من ستين عامًا من إتباع طريقة الانتخابات، المطلوب منهم تغييرها.

إجمال

كان العام ٢٠٠٨ في الحلبة السياسية الإسرائيلية بمثابة عام انتظار حكومة جديدة، رجحت مؤشرات كثيرة أنها ستكون حكومة جديدة ذات نزعة يمينية واضحة.

وقد أسفرت نتائج الانتخابات العامة المبكرة، التي جرت في ١٠ شباط ٢٠٠٩، عن إعادة حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو إلى موقع متقدّم، وعن فوز كتلة الأحزاب اليمينية بأغلبية مقاعد الكنيست (٦٥ مقعدًا)، وبذا هيأت الظروف لتأليف «حكومة نتنياهو الثانية» من معظم أحزاب هذه الكتلة وباشتراك حزب العمل، الذي وهنت قوته كثيرًا. في الوقت نفسه نجح حزب كديما في الحفاظ على عدد مقاعده في الكنيست، ولم يختف بل ولم يتقلص نتيجة لغياب مؤسسه أريئيل شارون، ونتيجة لإخفاقات حرب لبنان الثانية، والتهم بالفساد لرئيس الحزب ووزير المالية السابق. وقد يؤدي اختيار كديما البقاء في صفوف المعارضة إلى قيامه بطرح بديل عن سياسة الحكومة العامة.

ومن المتوقع أن تقوم الحكومة الجديدة بالتعلل بالأوضاع الفلسطينية الداخلية وقضية قطاع غزة، من أجل تجييش «خطر حماس» كامتداد لـ «الخطر الإيراني»، وإدراجهما ضمن الآليات التي تدعم أجندتها الأمنية والدبلوماسية والسياسية.

إن البرنامج السياسي- الأمني العريض الذي يطرحه نتنياهو بشأن مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين يؤكد أن «المفاوضات الحالية (قبل الحرب على غزة) والتي بدأت في مؤتمر أنابوليس- في تشرين الثاني ٢٠٠٧- وركزت على تحقيق اتفاق دائم بصورة آنية، تخطئ الهدف». وهو يعتقد أن الفلسطينيين «غير مستعدين في الوقت الحالي لتسوية أيديولوجية ذات أبعاد تاريخية من شأنها أن تضع نهاية للصراع. ولا يوجد أي دليل على أن الفلسطينيين سيستجيبون، الآن، ولو للحد الأدنى من المطالب، التي سيطرحها أي زعيم إسرائيلي مسؤول. وقد رفض الفلسطينيون بشدة اقتراحا للتسوية قبل ثمانية أعوام (أي خلال مفاوضات كامب ديفيد العام ٢٠٠٠)، ولا يوجد دليل على أن مواقفهم إزاء قضايا الحل الدائم أصبحت معتدلة أكثر. بل على العكس، فقد أصبحت مواقفهم متصلبة أكثر أمام حكومة إسرائيلية ضعيفة».

وبدلا من ذلك يقترح نتنياهو أن «تركز إسرائيل جهودها على تحسين (مستوى) حياة الشعب الفلسطيني اليومية. وينبغي، بصورة خاصة، مساعدتهم على تطوير اقتصادهم بشكل سريع. وهذه الخطوة، بحد ذاتها، لن تنهي الصراع، لكنها ستخلق أجواء تزداد من خلالها بشكل كبير احتمالات نجاح المفاوضات السياسية. وستعمل حكومة برئاسة الليكود بصورة فورية من أجل تغيير الأوضاع الميدانية» (أي ما سمي بـ «السلام الاقتصادي»).

وبالإضافة إلى تطويقه من قبل وزير الخارجية، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، فقد كشفت مفاوضات تأليف الحكومة التي أجراها نتنياهو مع رئيسة كديما، تسيبي ليفني، أنه «يؤيد قيام دولة فلسطينية من دون سيادة وعلى ٥٠ بالمئة من أراضي الضفة الغربية»، وأنه يصر على «أن تحتفظ إسرائيل بـ ٥٠ بالمئة من أراضي الضفة الغربية- وهي المناطق المفتوحة في غور الأردن وصحراء يهودا- والتي تعتبر ضرورية كحزام أمني شرقي». ورأى أحد المحللين السياسيين [٢١] أن معارضة نتنياهو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة لا تعتبر، في واقع الأمر، مجرّد «خدعة» في سياق مفاوضات تأليف الحكومة، وإنما تنمّ عن موقف مبدئي يتمسك به منذ أعوام كثيرة. ووفقًا لهذا الموقف فإن نتنياهو يتطلع إلى أن يجرّد الفلسطينيين من أربع صلاحيات تحظى بها أية دولة ذات سيادة، وهي: السيطرة على المجال الجوي، والسيطرة على المجال الإلكترو- مغناطيسي، والحق في بناء جيش والتوقيع على أحلاف عسكرية، والأهم من ذلك كله السيطرة على المعابر الحدودية. إن هذه الصلاحيات الأربع يجب أن تبقى، بحسب رأيه، في يد إسرائيل في المستقبل أيضًا.

ويعتقد نتنياهو أيضًا أن إقامة الدولة الفلسطينية يجب أن تكون جزءًا من المفاوضات، وليس تنازلاً إسرائيليًا مسبقًا. وهو ينظر إلى «عملية أنابوليس»، التي أدارها أولمرت، مع ليفني، كما لو أنها نكتة، إذ لا يجوز أن تقترح إسرائيل، سلفًا، انسحابًا شبه تام من الضفة الغربية، لأن ذلك لن يعود عليها بأية فائدة، لا بل سيشجع الطرف الآخر (الفلسطيني) على أن يطلب المزيد.

أخيرًا لا بُدّ من مراعاة أن تركيبة الخريطة الحزبية الإسرائيلية في إثر الانتخابات ستؤثر هي أيضًا على نحو كبير في مدى استقرار هذه الحكومة. إن هذه الخريطة قد تغيرت كثيرًا على مدار تاريخ إسرائيل. فقد بدأت بمركزية حزب واحد (مباي؛ المعراخ) وانتقلت إلى مركزية ثنائية الأحزاب منذ العام ١٩٧٧ (الليكود؛ المعراخ)، غير أنها تواجه عملية تذرير إلى أحزاب متوسطة وصغيرة بحيث أن تأليف الحكومة أصبح، منذ أواسط التسعينيات من القرن الفائت، بحاجة إلى ثلاثة أحزاب على الأقل، ما يؤدي عمومًا إلى إضعاف الحكومة ويشكل عامل عدم استقرار لها، كما هي حال الحكومة الحالية. وهذا يعني أن بنيامين نتنياهو سيقود الحلبة الإسرائيلية حتى الأزمة المقبلة، التي يؤكد الجميع أنها ستحدث لا محالة، لكن لا أحد يعرف متى وكيف.

هوامش

[١] في بيان للجبهة الديمقراطية نشر بتاريخ ١٥ شباط ٢٠٠٩ على موقع الجبهة الإلكتروني جاء «في أعقاب تتويج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة القوة اليسارية الأكبر في الكنيست، وفي ظل الانهيار النهائي لليسار التقليدي ممثلا بميرتس وأوساط في حزب العمل، سوف تعمل الجبهة على بناء بديل يساري حقيقي لا يخشى السباحة ضد التيار والخروج في وجه الإجماع القومي في إسرائيل ليقول مقولة واضحة ضد الاحتلال والحروب، ضد التمييز والفصل العنصري، ضد السياسة الرأسمالية الخنازيرية وتعميق الأزمة البيئية ويتيح الفرصة للنضال العربي اليهودي المشترك ويطرح الأمل لشعبيّ هذه البلاد من خلال طرح بدائل حقيقية على أسس السلام والعادل والمساواة القومية والمدنية التامة، الديمقراطية الحقيقية، الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والبيئية».

[٢] ثمة تطرق واف إلى الدلالات السياسية المترتبة على فوز حزب «إسرائيل بيتنا» بمكانة الحزب الثالث في فصل «الفلسطينيون في إسرائيل» ضمن هذا التقرير.

[٣] نبيه بشير، (٢٠٠٦). جدلية الديني السياسي في إسرائيل- حركة شاس كحالة دراسية. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.

[٤] «المشهد الإسرائيلي»، ١٠ شباط ٢٠٠٩.

[٥] أشار المحلل السياسي الإسرائيلي بن كسبيت إلى أداء نتنياهو طوال الأسابيع التي حاولت ليفني خلالها تأليف حكومة جديدة فكتب يقول: «كان نتنياهو يتحدث ثلاث مرات في اليوم مع رئيس كتلة يهدوت هتوراة، يعقوب ليتسمان. وتوصل إلى اتفاق واضح ودقيق ومفصل مع إيلي يشاي (رئيس شاس). وهو يقيم علاقات وثيقة مع كثيرين وجيدين ومن جميع الأجناس (في إشارة إلى المتقاعدين أيضا). لقد استخلص نتنياهو النشط والناجع دروس الماضي وعمل بهدوء. وبالنسبة له فهذا من حقه، إذ لا يوجد سبب يجعله يقف على الحياد ويرى ليفني تشكل حكومة، أو يرى إيهود أولمرت يبيع كل شيء بأرخص الأثمان لأبي مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) والأسد (الرئيس السوري بشار الأسد). ويعتبر نتنياهو أنه ينبغي محاربة كل هذا ومنع حدوثه. وهذا ما فعله بنجاح» (معاريف، ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨).

[٦] صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٩ أيلول ٢٠٠٨.

[٧] كلمتا رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، خلال حفلي إحياء الذكرى الثالثة عشرة لاغتيال رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين في مقبرة جبل هرتسل وفي الكنيست الإسرائيلي [١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٨]. موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على شبكة الانترنت.

[٨] أقوال أولمرت في مستهل جلسة الحكومة في ١٥ آذار ٢٠٠٩. موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على شبكة الانترنت.

[٩] عاموس إيلون: «أولمرت وإسرائيل- التغيير». مجلة «نيويورك ريفيو أوف بوكس»، العدد ٥٥، شتاء ٢٠٠٨.

[١٠] ألوف بن: «نظرة مغايرة إلى المستوطنات- من الاستيلاء على مناطق مسيطر عليها إلى حل مشكلات اجتماعية». نشرة «عدكان إستراتيجي» [المستجد الإستراتيجي]، إصدار «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، تشرين الأول ٢٠٠٨.

[١١] «رئيس الحكومة الـ ١٢: إيهود أولمرت- الخطوط الرئيسة لسياسة التخطيط والتنفيذ، الحكومة الـ ٣١». إصدار: ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية، آذار ٢٠٠٩. انظر أيضًا خطاب أولمرت في الكنيست يوم ٣١ آذار ٢٠٠٩ قبل تنصيب حكومة بنيامين نتنياهو.

[١٢] عوفر شيلح، صحيفة معاريف، ١٠ نيسان ٢٠٠٩.

[١٣] مقابلة خاصة مع موشيه راز. مجلة «قضايا إسرائيلية»، العدد ٣٣، ٢٠٠٩. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.

[١٤] صحيفة هآرتس، ٢ آذار ٢٠٠٩.

[١٥] غابي شيفر: «نحو إحياء الاشتراكية الديمقراطية في إسرائيل». «المشهد الإسرائيلي»، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٨.

[١٦] عوفر كينغ: «الحكومة الـ ٣٢- الخطوط العامة لشخصيتها». موقع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» على شبكة الانترنت.

[١٧] مؤشر الديمقراطية ٢٠٠٨. موقع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» على شبكة الانترنت.

[١٨] تم تعيين البروفسور دانيئيل فريدمان وزيرًا للعدل في ٦ شباط ٢٠٠٧، بدلاً من الوزير حاييم رامون. وفريدمان هو محاضر للقانون في جامعة تل أبيب وحائز على جائزة إسرائيل في مجاله، الأمر الذي يمنع الشكوك حول مهنيته. لكنه معروف بنقده الشديد لجهاز القضاء الإسرائيلي، وللمستشار القضائي للحكومة، وللنائب العام على خلفية معارضته السلوكيات المتبعة في الجهاز القضائي، وخاصةً طريقة اختيار قضاة محكمة العدل العليا بشكل عام، واختيار رئيس المحكمة بشكل خاص. وقد اعترض على طريقة تعيين رئيسة محكمة العدل العليا، دوريت بينيش، وقاد حملة ضدها بسبب اعتراضها على تعيين زميلة له للمحكمة العليا. كما أنه معروف أيضًا بمعارضته لما يسمّى بـ «الفاعلية القضائية» التي قادها الرئيس الأسبق لمحكمة العدل العليا، أهارون باراك. راجع المزيد من التفصيلات عن الصدام بين وزير العدل ورئيسة المحكمة العليا والجهاز القضائي في: المشهد السياسي والحزبي- ٢٠٠٧، تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٠٨. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلي- مدار، رام الله.

[١٩] شاركت في استطلاع مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠٠٨ عينة مؤلفة من ١٢٠١ مواطن في إسرائيل ممن هم فوق سن ١٨ عامًا، يمثلون الشرائح المختلفة في المجتمع الإسرائيلي. اقرأ بتوسع أكثر عن الفساد وانعدام الثقة العامة بمؤسسات الحكم وما يحمله هذا من دلالات سياسية في فصل المشهد الاجتماعي في هذا التقرير.

[٢٠] أموتس عسائيل: «طريقة الانتخابات النسبية- فشل تام». مجلة «تخيلت» (أزرق سماوي). إصدار: مركز شاليم- القدس. العدد ٣١، ٢٠٠٨.

[٢١] ألوف بن، صحيفة هآرتس، ١ آذار ٢٠٠٩.